الموقف الاوربي من البرنامج النووي الايراني

م.م امجد زين العابدين طعمة
كلية العلوم /الجامعة المستنصرية

المقدمة

ادى بروز ايران كدولة نووية الى تعرضها لموجة كبيرة من الضغوط الدولية ولاسيما من الدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص وذلك للحيلولة دون حصولها على التكنولوجيا التي تمكنها من صنع السلاح النووي الامر الذي سيدفع باتجاه ارباك الحسابات السياسية والامنية في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي التي لطالما امتازت بأهميتها الكبرى بالنسبة للدول الغربية لاسيما في ظل وجود دولة اسرائيل الحليف التقليدي لها ، فضلا عن وجود اهم مصدر من مصادر الطاقة العالمية الاوهو النفط ، وتميز هذا الضغط بعدة اوجه واتجاهات كان الدوراوالموقف الاوربي خلاله يتأرجح تارة نحو الضغط مسايرا السياسة الامريكية في هذا الاتجاه ،في حين تجده ينتهج اسلوب وسياسة المفاوضات المباشرة والجدية وطرح الحلول المنطقية تارة اخرى مفضلا انتهاج سياسة شبه مستقله عن حليفتها العظمى الولايات المتحدة الامريكية ، اما في الجانب الاخر فقد عد الايرانيون وحسب وجهة نظرهم ان رغبتهم في تطوير صناعتهم النووية ، رغبة مشروعه وقانونية في اطار الاتفاقيات الدولية التي تنظم هذه العملية، معتبرين في الوقت نفسه ان الضغوط الدولية تندرج في اطار معادة طموحات الدول المتحررة في الحصول على التكنولوجيا النووية المتقدمة التي لطالما حرمت منها خلال الفترة الماضية.

ان تسارع وتيرة الاحداث ولاسيما خلال الفترة الماضية من خلال التحشيد الدولي لاخراج حزمة من القرارات الاممية حول ازمة البرنامج النووي الايراني ، فضلا عن فرض عدد غير قليل من العقوبات الدولية ادى بالاوربيين الى محاولة الحصول على بعض التنازلات الايرانية من خلال المفاوضات المباشرة معهم لكن التعنت او عدم الرغبة بالتوصل الى حلول منطقية ووسطية بين الطرفين كان واحدا من اهم الاسباب الرئيسية لعدم الوصول الى نتيجة ايجابية تنال رضا الجميع ،فكل من مفاوضي الطرفين يقول ويؤكد انه قدم التنازلات وقدم الحلول الممكنة التطبيق مثبتا حسن النية، ولكن الواقع يبين وبشكل لايقبل اللبس ان الامور سارت ولازالت تسير

باتجاه التصعيد واصدار قرارات جديدة يمكن ان تصعد الامور في حال عدم امتثال الحكومة الايرانية للقرارات الدولية او حتى التكهن بامكانية توجيه ضربة عسكرية امريكية او اسرائيلية للمنشات النووية الايرانية يمكن ان تدفع المنطقة ككل الى حرب طاحنة تحرق الاخضر واليابس ومن خلال رغبتنا في معرفة خفايا الموقف الاوربي من البرنامج النووي الايراني اخترنا ان نبحث في هذا الموضوع وان نبدأ بدراسة الخلفية التأريخية لهذا البرنامج .

اولا : لمحة تأريخية عن البرنامج النووي الايراني

1 – مرحلة ما قبل الثورة الايرانية

بدأ البرنامج النووي الايراني بصورته الاولية عام 1956حيث تمت المصادقة على تأسيس المركز الذري التابع لجامعة طهران والى جانب هذا الاجراء وقعت الحكومة الايرانية اول اتفاقية للتعاون النووي مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، وتبلورت فكرة انشاء مفاعل طهران النووي للابحاث عام 1957، وفي غضون عام 1960 انشأ شاه ايران "محمد رضا بهلوي" بصورة فعليه منظمة الطاقة النووية الايرانية ومركز طهران للبحوث النووية وذلك في اطار جهوده الرامية لتحويل بلاده الى قوة اقليمية عظمى ،الا ان هذا المركز لم يأخذ دوره البحثي المطلوب الا عام 1967عندما الحق بجامعة طهران واشرفت عليه منظمة الطاقة النووية الايرانية ، وبمجرد ان بدا المركز بحوثه النووية اهدت الحكومة الامريكية للمركز مفاعلا صغيرا بقدرة 5 ميغاواط لاغراض البحث العلمي يكون خاضعا لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكان لهذا المفاعل التدريبي الذي انشأ في مركز امير اباد للابحاث في طهران القدرة على انتاج 600 غرام من البلوتونيوم سنويا من وقوده النووي المستهلك ، وبالفعل فقد تم تشغيل هذا المفاعل الذي طوق بعدد من الشروط والاليات المسبقة والمشددة[1]، ووفقا للرواية الحكومية الايرانية فانه لم يسمح للمهندسين والفنيين الايرانيين بالاطلاع بشكل مباشر ودقيق على التكنولوجيا النووية ولم يسمح لهم باي حال من الاحوال المشاركة في عمليات نصب اجهزة المفاعل وتشغيلها ، بعد ذلك وبالتحديد في الاول من يونيو /كانون الثاني 1968 وقعت الحكومة الايرانية على معاهدة الحد من انتاج وتجربة الاسلحة النووية ،واصبح التوقيع نافذا في 5 اذار /مارس 1970 ،وجاء في نص القرار الذي وقعته ايران بأن لها الحق في تطوير وانتاج واستعمال الطاقة النووية للاغراض السلمية دون تمييز يذكر وان لها الحق في امتلاك الاجهزة والمعلومات التكنولوجية والعلمية ، و اتجهت حكومة طهران و بالتحديد بعد أزمة النفط عام 1973 بشكل اكثر وضوحا للطاقة النووية ، فقد زادت عائدات إيران من النفط بشكل ملحوظ بعد ارتفاع أسعاره

في ذلك الوقت ، الأمر الذي جعلها تفكر وبشكل جدي في الكثير من مشروعات التنمية الصناعية وخصوصا في مجال الطاقة، ولا سيما بعد ظهور العديد من المؤشرات والدراسات في حينها حول عدم كفاية النفط الايراني للتصدير حتى عام 2020 ، ولهذا فانها قررت التوجه للطاقة النووية لتوفير النفط للتصدير، وعلى هذا الاساس قام الشاه بتأسيس هيئة الطاقة النووية الإيرانية عام 1973 ، وبدأ واحد من اكثر البرامج طموحا في الشرق الاوسط والذي كان من المخطط ان يمد ايران بما يقارب ال 23 محطة نووية وبطاقة 20 الف ميكاواط ، وسعت هذه المؤسسة لعقد العديد من الاتفاقيات مع مجموعه من الشركات الألمانية والفرنسية والأميركية لبناء محطات لتوليد الطاقة النووية في إيران، كان من أهمها الاتفاق الذي ابرم عام 1974 مع شركة" كرافتويرك'' الألمانية الغربية لبناء وحدتين لتوليد الطاقة النووية بالقرب من بوشهر بقوة 1190 ميجاوات لكل محطة على حدة، ويقال إن قيمة هذا الاتفاق للمحطتين تجاوزت الستة مليارات من الدولارات، وفى عام 1976 وقعت الحكومة الإيرانية اتفاقية سرية مع حكومة جنوب أفريقيا لشراء المواد الخام للصناعه النووية، وقبل قيام الثورة الإيرانية عام 1979كان قد تم بناء 80% من المحطة الأولى التي كان من المفترض أن تبدأ إنتاجها من الطاقة النووية عام 1980 ، وفي الوقت نفسه كانت شركات فرنسية تبني محطات أخرى في جنوب غرب إيران في منطقة دراخونتين ، بينما الاتفاقات مع الشركات الأميركية التي عقدت عام 1975 لم تكن قد دخلت بعد في مراحل التنفيذ، وفي عام 1976 وقعت الحكومة الايرانية اتفاقيات مشتركة مع عدد من البلدان الغربية ارسلت بموجبها اعدادا كبيرة من المهندسين والفنيين للتدريب واكتساب الخبرات خارج البلد ، كما انها وقعت في نفس العام على اتفاقية سرية مع حكومة جنوب افريقيا لشراء المواد الخام للصناعه النووية ،وفي اواخر ايام حكمه كان الشاه قد وقع ست اتفاقيات خاصة بإنشاء ستة مفاعلات نووية، وكان يسعى فى الوقت نفسه لشراء 12 مفاعلا نوويا من الدول الغربية الأعضاء في النادى النووي . [2]

فيما شهد النصف الثاني من عقد السبعينيات في القرن الماضي توقيع الحكومة الايرانية للعديد من الاتفاقيات مع الدول الغربية ولاسيما انها كانت تمتلك علاقات سياسية واقتصادية متينه مع هذه الدول ،[3] **ففي عام 1976 ارسلت الحكومة الايرانية اعدادا كبيرة من المهندسين والفنيين للتدريب خارج البلد ، فضلا عن ذلك تم الاتفاق مع فرنسا على انشاء محطة في دراخونتين جنوب غرب ايران على نهر الكارون ومفاعل نووي اخر على بحر قزوين وتمت المباشرة بالبناء عام 1978 ، فيما تم عقد العديد من الاتفاقيات مع عدد من الدول الغربية**

لضمان تجهيز اليورانيوم المخصب الذي يعد المادة الاولية الاساية لعمل المفاعلات النوويةاذ تم عقد اتفاقيات مشتركة مع كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والمانيا لهذا الغرض . [4]

2- مرحلة ما بعد الثورة الايرانية

ادى سقوط نظام الشاه واستلام الخميني للسلطة في شباط/فبراير 1979 الى ايقاف العمل بجميع الاتفاقيات والمعاهدات التي تم توقيعها في وقت سابق مع الدول الغربية وذلك بسبب عدم رغبة الاخيرة اكمال العمل بالعقود الموقعه سابقا ،الامر الذي دفع الحكومة الايرانية الى التفكير بالاستعانه بدول اخرى من اجل الوصول الى تقنية دورة الوقود النووي واكمال بناء المحطات ،بيد ان اكثر هذه الدول لم تبد استعدادها للتعاون وذلك بسبب الضغوط الغربية بشكل عام والامريكية منها بشكل خاص، غير ان السلطات الايرانية وعلى الرغم من تردد بعض الافكار التي كانت تنادي بعدم جدية المشروع النووي ولا سيما في ايام الثورة الاولى ،اذ كان عدم الاكتراث واللامبالاة فيما يخص هذا الموضوع ،الامر الذي اصاب البرنامج ببعض الجمود ولاسيما مع اتخاذ الخميني موقفا سلبيا تجاه الطاقة النووية وعدها من "علامات جنون العظمة" [5] .

خلال السنين الاولى من الحرب العراقية الايرانية توقف العمل بشكل كلي في البرنامج النووي الايراني ، ولكنه في عام 1983 اعيد الاهتمام بتكنولوجيا الليزر في عمليات التخصيب وفي عام 1984 بدأالعمل في مفاعل طهران النووي للابحاث وتم افتتاح مركز ابحاث نووي جديد في جامعة اصفهان الايرانية بالتعاون مع كل من الصين وفرنسا وباكستان، وبعد عام من ذلك اوعزت الحكومة الايرانية بزيادة التنسيق على اعلى المستويات بين مراكز البحوث بما فيها المركز الجديد في اصفهان والسعي الحثيث الى اعادة التعاون مع الدول ذات الخبرة النووية ، وفي عام 1986 اعلن الخميني عن التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية كبداية لنشاط ايراني مكثف في هذا المجال وفي نفس الوقت قدمت الحكومة الباكستانية عرضا مغريا لتدريب العلماء الايرانيين في مقابل تقديم الدعم لبرنامج باكستان النووي ،[6] وتجسدت النشاطات النووية الايرانية منذ هذا العام بالمجالات الاتية:

1- توسيع دائرة التعاون مع الدول الاجنبية ،لاسيما مع (الارجنتين،الصين،كوريا الشمالية،باكستان والهند) ،اذ وقعت ايران مع هذه الدول اتفاقيات رسمية للحصول على التكنولوجيا النووية والوقود النووي.

2- توسيع البنية النووية الاساسية في البلاد ولاسيما بعد افتتاح مركز اصفهان للبحوث،فضلا عن محاولات الحصول على مفاعلات نووية من جهات متعددة.

3- الاهتمام بمجالات البحث والتطوير في المجال النووي اذ جرى الاهتمام في هذه المرحلة بالدخول الى عمق الابحاث الخاصة بالوقود النووي ، وقسمت الابحاث الى ثلاثة انواع ، هي :

أ- تخصيب اليورانيوم .

ب- اعادة معالجة الوقود النووي غير المشبع كيمياويا لاستخراج البلوتونيوم .

ج- تخصيب اليورانيوم بالليزر. [7]

وفي عام 1987 وقعت الحكومة الايرانية اتفاقية تعاون مع نظيرتها الباكستانية اسفرت عن توجه 39 عالم ايراني الى باكستان للتدريب في منشاتها النووية وقام الدكتور عبد القدير خان مؤسس البرنامج النووي الباكستاني بزيارة طهران وبوشهر خلال عامي 1986 و 1987، كما تم توقيع اتفاقية كبيرة مع الارجنتين لامداد ايران باليورانيوم المخصب فضلا عن تدريب عدد من الفنيين والخبراء الايرانيين في المنشات النووية الارجنتينية .[8]

3- مرحلة ما بعد الحرب العراقية الايرانية

بعد صدور قرار مجلس الامن الدولي المرقم (598) ،وبعد عام من سريان وقف اطلاق النار اثر موافقة طرفي النزاع على القرار الدولي الانف الذكر ، اعلن الرئيس الايراني السابق هاشمي رفسنجاني " ان ايران لا تستطيع تجاهل العنصر النووي في العالم الحديث" ، وهنا برزت المحاولات الايرانية الحثيثة للعودة الى السوق العالمية وشراء التكنولوجيا النووية ، وفي عام 1990 وقعت ايران والصين اتفاقية للتعاون الفني و التقني كان امدها 10 اعوام نصت على تدريب الصين للعلماء الايرانيين الذين سيعملون في مفاعل نووي ستتولى الحكومة الصينية انشاءه وتشييده خلال فترة زمنية محددة في مدينة اصفهان، وقد ذكرت بعض التقارير الاستخباراتية الغربية بان حكومة بكين قد قامت بالفعل بنقل تكنولوجيا البحوث النووية لانشاء المفاعلات والمشاريع الاخرى الى منشأة ايرانية في اصفهان وربما نقلت ايضا بعض التكنولوجيا الخاصة بفصل النظائر بالليزر ، الا ان الخبراء الامريكان طالما شعرو ان الصين زودت ايران ايضا بمعلومات عن الفصل الكيميائي وغيرها من تكنولوجيا التخصيب وتصميم المنشات التي تقوم بتحويل اليورانيوم الى سداسي فلوريد اليورانيوم من اجل صنع وقود المفاعل النووي . [9]

كان من الواضح ان لتغيرات الحرب العراقية الايرانية فضلا عن التحولات التي شهدتها البيئة الاقليمية والدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية عام 1991 ،كان لها انعكاس ايجابي على برامج التسلح الايراني بصورة عامة والنووية منها بصورة خاصة ، الامر الذي ادى الى حدوث تغييرات او تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الايراني بشكل عام وبالمجال النووي بشكل خاص ،فالحكومة الايرانية وجدت ان من الحيوي بالنسبة اليها ان تهتم باعادة احياء البرنامج النووي من جديد ولذلك فانها قامت بدعم عدد من الانشطة المتعلقة بتصميم الاسلحة ودورة الوقود النووي . [10]

وقد مثل عام 1992 بداية النقله النوعيه الاكثر اهمية في البرنامج النووي الايراني ، اذ انها بدأت السعي بصورة جدية لتحقيق هدفين اولهما اعادة العمل في مفاعلات بوشهر وثانيهما الحصول على مفاعلات نووية جديدة واخرى للابحاث المتعلقة بالبرامج النووية ، ولتحقيق هذين الهدفين اتخذت حكومة طهران القرار بالاتجاه لكل من روسيا والصين ، بعد ان فشلت في اقناع حكومة جمهورية المانيا الاتحادية حول موضوع اتمام العمل في مفاعل بوشهر، كما انها فشلت ايضا في اقناع شركة سكودا التشيكية لانهاء العمل في المفاعل ، [11] وفي نفس العام بدأ الايرانيون بأتخاذ بعض الاجراءات في سبيل تطمين شكوك الدول الغربية حول برنامجها النووي ومن هذه الاجراءات :

1- التوقيع الطوعي على البروتوكول الملحق لحظر الاسلحة النووية.
2- التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال السماح بعمليات تفتيش واسعه للمنشات النووية فضلا عن السماح بتفتيش بعض المواقع العسكرية ، والذي لم يثبت اي مخالفات قانونية للاتفاقيات الدولية وبعدها تم منح الحكومة الايرانية شهادة دولية تثبت ذلك.
3- تقديم تقرير حكومي ايراني باكثر من الف صفحة حول جميع البرامج والانشطة النووية لحكومة طهران ، كما انها كانت تقدم بين الفترة والاخرى تقارير تفصيلية فصلية ، فضلا على التقارير الشفهية التي كانت تقدم اثناء المفاوضات.
4- فسح المجال امام العلماء وبعض العاملين في المراكز البحثية والنووية الايرانية للحديث حول البرنامج النووي في اطار اللقاءات الصحفية والاعلامية .
5- التوقف طوعيا عن اجراء كل النشاطات النووية ومنها بحوث منشات ناتانز واصفهان لكسب الثقة.

استمرت التحركات الايرانية نحو عدد من البلدان والتي كان من اهمها جمهورية روسيا الاتحادية ،اذ انها بدأت مساعيها للحصول منها على المفاعلات النووية منها منذ منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، ووقعت معها عقدا لبيع مفاعلين نووين في اواخر عقد الثمانينيات ،وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي بشكل رسمي عام 1991 ركزت الحكومة الايرانية جهود التعاون المشترك مع روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي وبذلت الجهود الحثيثة من خلال السعي الى عقد العديد من اتفاقيات التعاون المشترك معها والتي كان من اهمها الاتفاقية التي وقعت بين الطرفين في 21ايلول/ سبتمبر1992 والذي ينص على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال البحث الاساسي والعلوم التطبيقية واقامة دائرة للبحث المشترك ووضع خطط لبناء مفاعل نووي في ايران وتدريب طاقمه وتقديم المعدات والمواد الضرورية لتشغيل المفاعلات ، وفي 20 تشرين الثاني /نوفمبر 1994 اعلنت الحكومة الايرانية ان روسيا اقرت اتفاقية بمبلغ 780 مليون دولار لاكمال مفاعل بوشهر الذي بدأت الشركات الالمانية الغربية انشاءه في عهد الشاه ، ووقعت هذه الاتفاقية مع روسيا في 8 كانون الثاني /ديسمبر 1995. (12)

ثانيا :جوهر الازمة وتصاعدها

1- المرحلة الاولى من الازمة

خلال الفترة بين عامي 1995-2002 والتي تمثل المرحلة الاولى من الازمة النووية بين ايران والدول الغربية ، بدأت الشكوك من قبل الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الاخرى حول حقيقة البرنامج النووي الايراني ، ولكن هذه الشكوك تعذر اثباتها خلال هذه الفترة ولاسيما فيمايخص وجود برنامج نووي عسكري سري تقوم به ايران يسير بصورة موازية لبرنامجها النووي السلمي والذي تركز بالاساس في محطة بوشهر الواقعة جنوب البلاد ، وفي المقابل ظل المسؤولين الايرانيين يؤكدون طيلة هذه الفترة على ان البرنامج يندرج بالكامل في اطار الاستخدامات السلمية للطاقة وتحت الاشراف الدقيق لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وانه ليست لديهم اي سياسة سرية في مجال التكنولوجيا النووية وان الخطط والمشروعات التي يجري العمل فيها ضمن البرنامج قد عرضت مرارا وتكرارا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي قامت من جانبها باقرارها والموافقة عليها . (13)

بدأت مرحلة الشك في النوايا الإيرانية مع تفعيل اتفاق التعاون النووي الإيراني – الروسي وذلك في 8 كانون الثاني/يناير 1995، والذي نص على قيام موسكو ببناء محطة

للطاقة النووية في بوشهر تقدر طاقتها بحوالى ألف ميجاوات على أن يجرى زيادة طاقتها لاحقاً بقوة ألف ميجاوات أخرى، وبالفعل فقد قام الجانب الروسي بتجهيز طهران بشحنات ضخمة من المواد اللازمة لتشغيل المفاعل ، واوفدت 150 فني الى الموقع فضلا عن ارسال 2000 عامل روسي اضافي وتدريب 500 فني ايراني حول التقنيات الحديثة المستخدمة في المشروع ،[14] وقد أثارت هذه الصفقة شكوكاً قوية لدى العديد من الأطراف الدولية والإقليمية بشأن الدوافع الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني .

وبينما أصرت طهران منذ ذلك الحين على أن برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وفى الحدود المسموح بها بموجب اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي، [15] وذلك لاغراض توليد الطاقة الكهربائية ودعم جهود التنمية في جنوب البلاد فضلا عن تحقيق الوفرة في الاستهلاك المحلى من النفط والغاز الطبيعي، ومع ذلك فإن أطرافاً دولية وإقليمية عديدة في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية طرحت شكوكاً عديدة بشأن حقيقة الدوافع النووية الإيرانية، استناداً إلى أنه ليس هناك ما يبرر أن تقوم دولة غنية بأحتياطيات وانتاج النفط والغاز الطبيعي بضخ استثمارات هائلة في مجال الطاقة النووية، وخلصوا إلى توجيه الاتهام صراحة إلى إنها تقوم بتطوير برنامج نووي عسكري سرى تحت مظلة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، واستندت هذه الاتهامات على ما تردد بشأن وجود بنود سرية في اتفاق التعاون النووي الإيراني– الروسي الانف الذكر، ينص على قيام الطرف الثاني بتزويدالطرف الاول بمحطة للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم. [16]

وعبر عن هذا المعنى صراحة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وارين كريستوفر في عام 1995 أي عقب التوقيع على الاتفاقية مباشرة، اذ أشار حينذاك إلى أن إيران تتبع الطريق الكلاسيكي في امتلاك الأسلحة النووية وهو نفس الطريق الذي سارت عليه جميع الدول التي سعت للحصول على هذا السلاح، ولاسيما من حيث تنظيم النشاط النووي والمشتريات والأنشطة المختلفة الجارية في إطاره.

وعلى هذا الاساس كان الجانبان الأمريكي والإسرائيلي يتخوفان من أن مجرد حصول إيران على المفاعلات النووية سوف يؤمن لها قاعدة تكنولوجية نووية، علاوة على أن بعض التقارير الغربية ظلت تتخوف من إمكانية أن تتجه إيران نحو رفض الخضوع لقواعد الرقابة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية حالما يتم إكمال المفاعلات التي تبنيها حاليا، وتستطيع وقتذاك استخدام مفاعلاتها لتخصيب اليورانيوم ، واستندت الشكوك المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني

أيضاً على ما كان قد نشر في بعض التقارير الغربية من أن حكومة طهران حاولت الحصول على كميات من اليورانيوم تكفى لصنع قنبلة نووية من جمهورية كازاخستان عام 1994، في محاولة منها للاستفادة من حالة التفكك التي أصابت جمهوريات آسيا الوسطى عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن الإدارة الأمريكية تدخلت لدى الحكومة الكازاخستانية لعدم إبرام اي نوع من الصفقات النووية مع إيران، وقد أشارت بعض التقارير أيضاً إلى أن حكومة طهران حاولت أن تشترى من جنوب أفريقيا مئات الأطنان من أوكسيد اليورانيوم المشبع (الكعك الأصفر) فضلا عن كمية صغيرة من اليورانيوم قليل التخصيب في وقت مبكر من عام 1996 إلا أن الحكومة جنوب افريقيا رفضت التجاوب مع هذه الطلبات[17] .

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية الأخرى فضلا عن بعض الدول المعنية بالموضوع وبالذات إسرائيل خلال هذه المرحلة على عدد من الآليات التي تأتي في مقدمتها العمل على إيقاف مصادر التوريد الخارجية التي يعتمد عليها البرنامج النووي الإيراني، وبالذات من روسيا الاتحادية والصين ، وارتكزت هذه الآليات على أن البرنامج يعتمد بطبيعة الحال على استيراد المكونات الرئيسية من الخارج، ويمكن بالتالي تقييد فرص تطور هذا البرنامج عبر إقناع الدول الموردة لهذه المكونات ، بالترغيب أو الترهيب ، بوقف تعاونها النووي مع إيران عموماً، أو بشأن المكونات الحساسة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم خصوصاً.

وكانت المسألة النووية الإيرانية موضوعاً رئيسياً على أجندة اللقاءات التي أجراها المسؤولون الأمريكيون والإسرائيليون مع نظرائهم الروس والصينيين منذ منتصف التسعينيات، استناداً إلى وجهة النظر القائمة على أن جهود إيران لامتلاك السلاح النووي تنطوى على أخطار هائلة، ليس فقط على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، ولكن أيضاً على امتداد الساحة الدولية، ولاسيما من حيث ما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من اختلال حاد في موازين القوى العالميه .

وقد حققت الضغوط الأمريكية على الدول المتعاونة نووياً مع إيران نتائج متباينة، اذ توصلت الولايات المتحدة الامريكية وروسيا في عام 1995 إلى اتفاق لم يعلن في حينه، وقع عليه نائب الرئيس الأمريكي الاسبق آل جور ورئيس الوزراء الروسي الاسبق فيكتور تشيرنوميردين، ينص على امتناع الحكومة الروسية عن بيع ايران أي مكونات نووية يمكن أن تستخدم في صنع السلاح النووي، وبالذات تكنولوجيا الطرد المركزي، وذلك في إطار اتفاق أشمل

يقوم على أن تستكمل روسيا تنفيذ صفقات السلاح المبرمة مع إيران حتى نهاية عام 1999، على أن تمتنع عن بيع أي أسلحة جديدة لها بدءاً من ذلك التاريخ.

ولضمان امتثال روسيا لهذا الاتفاق، وافق الكونجرس الأمريكي على مشروع قانون في تموز /يوليو 1997 يربط بين وقف التعاون النووي الروسي – الإيراني وبين صرف المساعدات المالية المقدمة من الولايات المتحدة الامريكية إلى روسيا لعام 1998. [18]
وفى ظل التحولات الكبيرة التي طرأت على الساحة السياسية الداخلية في روسيا، والتي تمثلت اولا في وصول فلاديمير بوتين إلى سدة السلطة كرئيس للحكومة في عام 1999، ثم انتخابه رئيساً للبلاد في اذار /مارس 2000، قامت موسكو بمراجعة تعهداتها للولايات المتحدة الامريكية بشأن وقف التعاون النووي والعسكرى مع إيران، وأعلنت عام 2000 أنها لم تعد ملتزمة باتفاقها المذكور مع الولايات المتحدة الامريكية ، وجرى الاتفاق لاحقاً بين الحكومتين الروسية والايرانية على تطوير التعاون النووي بين الجانبين بحيث جرى الاتفاق على إنشاء مفاعل نووي ثان روسي الصنع فور استكمال المفاعل النووي الأول في بوشهر .

أما الآلية الثانية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الامريكية والدول المعنية الأخرى، فهى تتمثل في التأكيد على محورية خضوع المنشآت النووية الإيرانية للرقابة والتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي يتم إجراؤها من قبل موظفي ومراقبي الوكالة بصورة دورية، إلا أن المسؤولين الأمريكان دأبوا منذ فترة طويلة نسبياً على التشكيك في فاعلية عمليات التفتيش التي تقوم بها المنظمة الدولية في إيران، وذلك بعد أن كان مسؤولو الوكالة يؤكدون خلال هذه المرحلة على أن عمليات التفتيش والمراقبة الدورية لم تثبت قط قيام إيران بانتهاك التزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، ولم يتم العثور على أي آثار لأنشطة تتعلق بالأسلحة النووية في المواقع التي يجرى تفتيشها، وكانت هذه الشكوك الأمريكية تستند على أن الوكالة الدولية ليست لديها الإمكانات أو التنظيم الكافي لاكتشاف الأنشطة السرية الجارية في المنشآت النووية الإيرانية. [19]

في الوقت ذاته شكل الاصرار الايراني على تخصيب اليورانيوم واحد من اقوى بواعث الشكوك الدولية ولاسيما الامريكية والاوربية في مقاصد ايران بالرغم من انه ليس في معاهدة منع الانتشار النووي مايحول دون ممارسة الاثراء التنظيري باستخدام اي تقنية تراها الدولة الراغبة في ذلك ، ولان الامر يختلف في هذه الحالة نظرا لتعلقه بمواد نووية قابلة للانشطار ،فقد استدعى ذلك بسط رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو ماقامت به فعليا،فالحصول على

مادتي البلوتونيوم واليورانيوم ،يعد اصعب مرحلة من مراحل صناعة القنبلة النووية ،فالبلوتونيوم يمكن الحصول عليه بقذف وقود اليورانيوم بالنيترونات داخل المفاعل النووي ، اما اليورانيوم المخصب فيتم الحصول عليه بعملية صناعية يكثف بموجبها نظير اليورانيوم (239)اللازم لصنع القنبلة النووية ،ونظرا لخطورة هذه العملية (تخصيب اليورانيوم) يتم فرض رقابة على انتاجها واستعمالها ضمن ما يعرف بنظام الضمانات الشامله ،حيث تشارك الدولة العضو في الاتفاقية مع الوكالة الدولية في التعهدات والالتزامات المفروضة عليها. [20]

2- المرحلة الثانية من الازمة

بدأت هذه المرحلة من الازمة في اواخر عام 2002 وبالتحديد في شهركانون الاول /ديسمبر ، حينما وجه مسؤولون امريكان اتهامات صريحة للحكومة الايرانية بانها قامت ببناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي اراك وناتانز ، وذلك للقيام بتخصيب اليورانيوم بعيدا عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجل هدف مستقبلي الا وهو صناعة السلاح النووي ، وكانت امريكا قد حصلت على المعلومات الخاصة بهذا الموقع من فصيل في المعارضة الايرانية يعرف (بالمجلس الوطني الايراني للمقاومة) ، [21] واكتسبت هذه الاتهامات قدرا من المصداقية من خلال ما اظهرته صور الاقمار الصناعية الامريكية من ان الحكومة الايرانية اقامت جدرانا اسمنتية سميكة تحت الارض فيما كان يوحي بان الجزء الاكبر من المنشات هو تحت الارض سواء لضمان السرية او من اجل تحصين المنشات ضد الهجمات الخارجية . [22]

وقد نفى المسؤولون الايرانيون هذه التقارير ورفض الرئيس السابق محمد خاتمي كل ماورد فيها من معلومات ولاسيما المتعلق منها بالمنشات السرية لدورة وقود المفاعل ، واصفا هذه التقارير بانها "لا اساس لها من الصحة" ، اما الوكالة الدولية للطافة الذرية فقد اكدت على لسان مديرها العام السابق محمد البرادعي بان " المنشأتين النوويتين مدار الشبهة لم تكونا مفاجأتين للوكالة التي كان لديها علم مسبق بوجودهما " ، الا ان البرادعي حث الحكومة الايرانية على منح مفتشي الوكالة حقوقا اوسع في الدخول وصلاحيات اكبر للتحقق من المنشات غير المعلنه ، من خلال ابرام بروتوكول اضافي لاتفاقيتها بشان الاجراءات الوقائية، اذ كان هذا الطلب انعكاسا واضحا لتزايد مخاوف الغرب من البرنامج النووي الايراني ، الى جانب الشكوك المتزايدة في نشاط طهران الداعمة للقدرات الحقيقية المتواجدة في البرنامج ولاسيما بعد تزايد التعاون مع روسيا . [23]

وقد استحوذ موقع ناتانز النووي على اهتمام مركزي في المرحلة الثانية من الازمة ، اذ اتضح ان هذا الموقع يضم شبكة صغيرة من مئات معدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم فيما كان دليلا على ان ايران لديها المكونات اللازمة التي تتيح لها انتاج وتركيب اجهزة الطرد المركزي وهو الامر الذي ادى الى شيوع الاعتقاد لدى المسؤولين الامريكان ولدى بعض مسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن قيام ايران بانشاء هذه الشبكة من اجهزة الطرد المركزي اللازمة لتخصيب اليورانيوم يشير الى انها تعتزم التمهيد لخطوة لاحقة وهي سعيها الى امتلاك السلاح النووي .

كان هذا التطور حاسما وبالغ الاهمية لكونه اول دليل فعلي وملموس على وجود مكون سري في البرنامج ، ولكونه ايضا يمثل انتهاكا لالتزامات طهران بموجب اتفاقية الضمانات الدولية التي تفرض ضرورة حصر كافة الانشطة النووية للدول الاعضاء لرقابة وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فيما ازداد القلق الدولي حول الانشطة النووية الايرانية عندما صرح الرئيس السابق محمد خاتمي في شباط /فبراير 2003 وللمرة الاولى عن نية بلاده تطوير دورة وقود نووي كامله، من تعدين خام اليورانيوم ومعالجته لاستعماله في المفاعلات الكهربائية النووية الى اعادة معالجة الوقود المستخدم وتخزين المخلفات ووفقا لخاتمي ، كان الهدف هو التوصل الى تلبية الحاجة المحلية للوقود من اجل تجنب اللجوء الى مزودين اجانب لايمكن الاعتماد عليهم خلال الفترة القادمة ،وفي 21-22 شباط / فبراير من نفس العام زار البرادعي طهران والتقى عدد من المسؤولين الحكوميين وتم خلال هذه الزيارة الحصول على اعتراف صريح من المشرفين على المؤسسة الايرانية للطاقة الذرية بانه يجري بناء مصانع غير مصرح عنها سابقا بشكل رسمي في ناتانز وانها مصانع لنابذات الغاز ومصانع اخرى لتركيز اليورانيوم ذات طابع تجاري ، كما انهم اكدو بانه يتم ايضا بناء مصنع غير خاضع لاتفاقية الوقاية لانتاج الماء الثقيل قرب اراك وان ذلك يقترن بمشروع بناء مفاعل ماء ثقيل نووي ، وفي نهاية الزيارة اعلنت الحكومة الايرانية موافقتها على تعديل اتفاقية الوقاية ، وانها بالتالي ستزود الوكالة بالمعلومات التصميمية حول منشات دورة الوقود الجديدة ، ليصار الى تزويدها بموافقتها على البناء. [24]

مهدت زيارة البرادعي السبيل امام مناقشات مستفيضة بين الحكومة الايرانية ومفاوضيها من جهة و بين والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة اخرى كانت ترمي الى توضيح عدد من المسائل المتعلقة باجراءات الوقاية منها تصريح حكومة طهران عن استيراد مواد نووية جديدة

وعن تحديد للمنشات والاماكن الاخرى التي تم فيها تخزين المواد الانفة الذكر ومعالجتها ،وخلال ربيع وصيف عام 2003 سمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية باخذ عينات بيئية من ناتانز وغيرها من المواقع النووية للتحقق من عدم وجود اي مواد او انشطة نووية غير مصرح بها سابقا ، ولكن شكوك البرادعي استمرت ولاسيما بعد البطء الذي ابدته المؤسسة الايرانيه للطاقة الذرية في السماح لخبراء الوكالة بالنفاذ الكامل والتام الى بعض المنشات الرئيسية فضلا عن انها زودتهم بمعلومات ناقصة او متناقضة في بعض الاوقات وفقا للبرادعي شخصيا . [25]

وبالفعل فقد جاء تقرير البرادعي الى مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران /يونيو 2003 ،ليؤكد هذه الشكوك والمخاوف ، فقد اكد التقرير " ان طهران لم تحترم بنود معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية بالكامل، وذلك لعدم ابلاغها الوكالة عن بعض النشاطات النووية بما فيها استيراد اليورانيوم عام 1991 ، والفشل في تبرير استيرادها لمواد نووية وبناء مصنع لانتاج الماء الثقيل ومنشات لتنشيط اليورانيوم ومعالجته وتخزينه ، والاهم في كل ذلك كان قيام ايران بتوسيع قدراتها النووية " .

ولكن عنصرا جديدا في الازمة طرا مع اكتشاف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اب / اغسطس 2003 اثارا مشعة بدرجة عالية في عينات ماخوذة من البيئة في ايران ، مما اعتبر دليلا على انها تقوم بتنقية اليورانيوم دون ابلاغ الوكالة ، اذ اظهرت التحاليل التي اجريت لهذه العينات في المختبرات الخاصة بالوكالة عن وجود مستويات عالية لتخصيب اليورانيوم بالصورة التي تتطابق مع المستويات الموجودة في المواد المستخدمة في انتاج السلاح النووي ، وهو ما زاد الشكوك الدولية من ان الطموحات النووية الايرانية تتجاوز مجرد الاستخدامات السلمية لها . [26]

الا ان الوكالة الدولية في تقريرها الانف الذكر لم تر ان ايران قد خرقت قيود حظر الانتشار النووي (NPT) ، وهي مسألة اذا ما حصلت كانت ستقود الى احالة فورية للقضية الى مجلس الامن الدولي التابع لهيئة الامم المتحدة ، ولكنها اقتصرت على مسائل عدة منها ضرورة ان تقوم طهران بابداء مقدار اكبر من الشفافية فضلا عن دعوة الاتحاد الاوربي وروسيا لايران للتوقيع على البروتوكول الاضافي الملحق بمعاهدة الحد من الاسلحة النووية والذي من شأنه السماح للمفتشين الدوليين التابعين للوكالة الدولية القيام بزيارات مفاجئة للمنشات الايرانية المشتبه بها ، وفي نفس الوقت اكد فيه المتحدث الرسمي باسم البرادعي ان التوقيع على البروتوكول لا يعني بالضرورة حل كل المسائل العالقة .

لقد شكل هذان التطوران نقلة نوعية هامة في مسار الازمة ، لانها انتقلت بها من مرحلة الشكوك غير القابلة للاثبات الى مرحلة الاتهامات الصريحة المستندة الى ما يعتبر ادلة علمية على وجود انشطة سرية تجري في اطار البرنامج النووي الايراني ، وأعطت هذه الاكتشافات قوة دفع إضافية للشكوك التي تثيرها الولايات المتحدة الامريكية والعديد من الدول الأخرى بشأن قيام طهران بإخفاء بعض مكونات برنامجها النووي، وإبقائها بعيدة عن الرقابة الدولية، وهو سلوك كان التفسير الوحيد له من جانب هذه الأطراف يتمثل في أنها تسعى إلى امتلاك القدرة على صنع السلاح النووي.

في مواجهة هذه التطورات، تصورت الحكومة الإيرانية في بادئ الأمر أنها تستطيع مواصلة السير على نفس سياسة الإنكار والنفى التي اتبعتها منذ البدء في تفعيل برنامجها النووي، الأمر الذي لم يعد في واقع الأمر ممكناً في ظل تلك التطورات الجديدة، فالأمر لم يعد مجرد شكوك أو هواجس يطرحها بعض الخصوم، وإنما أصبحت هناك أدلة دامغة على وجود مكونات سرية مثيرة للتساؤل في البرنامج النووي الإيراني، وتحولت هذه الأدلة لتكون المحور الرئيسي للأزمة النووية بين إيران وكافة الأطراف الأخرى في طورها الثاني. (27)

حاولت الحكومة الإيرانية منذ الساعات الاولى لاندلاع الأزمة ، الحفاظ على ما حققته من إنجازات في برنامجها النووي، بما في ذلك المنشآت محل الاتهام، بدون الاضطرار إلى تقديم تنازلات ممكن ان تؤدى إلى تقييد خياراتها النووية،ولذلك فانها حاولت في بداية الامر تبنى موقف الإنكار والنفي في مواجهة الاتهامات الدولية الصريحة بانتهاك معاهدة منع الانتشار النووي، وظلت مصرة على تقديم تفسيراتها الخاصة لهذه الاتهامات، وعندما لم يعد الإنكار صالحاً لمواجهة الأدلة الجديدة التي تم اكتشافها، والمتعلقة بتخصيب اليورانيوم، حاولت الحكومة الإيرانية كسب الوقت والاكتفاء بتقديم تنازلات جزئية مؤقتة، فهي وافقت على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن بدون التخلي عن أي عنصر في برنامجها النووي، ووقعت على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي، ولكن مع تبنى تفسير محدد لهذا البروتوكول بما يفرض قيوداً على مفتشي الوكالة الدولية في تفتيش المنشآت النووية والعسكرية الحساسة. ووافقت ايضا على وقف عمليات تخصيب اليورانيوم، ولكن باعتباره وقفاً مؤقتاً، وليس وقفاً نهائياً، بما يضمن لإيران الحفاظ على العناصر الرئيسية للبرنامج النووي الإيراني بدون تحولات جذرية .

حاولت إيران ايضا الاستمرار في اصرارها على نفى حدوث أي انتهاك من جانبها في المستقبل لاتفاقية الضمانات النووية، عبر التأكيد المستمر على أن برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار المعاهدات والمواثيق الدولية، والتي تسعى من خلالها إلى تعظيم استفادتها من الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفق خطة طموح لبناء محطات للطاقة النووية ومنشآت الوقود النووي على مدى العشرين عاما القادمة، بحيث يمكن لها الوصول إلى إنتاج حوالى ستة آلاف ميجاوات من الطاقة النووية سنوياً. وكانت هناك حالة واضحة من الإجماع في كافة الأوساط السياسية والأكاديمية والإعلامية في إيران طيلة الأزمة على أن البرنامج النووي يعتبر برنامجاً سلمياً بالكامل، وليست لإيران أنشطة سرية في المجال النووي، مع التأكيد على أن المنشآت محل الاتهام هي جزء من البرنامج النووي الإيراني السلمي.

وفيما يتعلق بموقعى ناتانز وآراك، حاولت الحكومة الإيرانية في بداية الأمر نفى وجود أنشطة سرية فيهما، عبر التأكيد على أنها قدمت للوكالة الدولية للطاقة الذرية معلومات كاملة بشأن الموقعين الانفي الذكر، مع التأكيد على أن الهدف الرئيسي لهاتين المنشأتين يقتصر على مجرد إنتاج الوقود النووي اللازم لتشغيل المحطة النووية التي كان يجرى إنشاؤها في بوشهر. فعلى الرغم من أن اتفاق التعاون النووي الإيراني . الروسي الانف الذكر ينص على التزام الطرف الثاني بتقديم الوقود النووي اللازم لتشغيل مفاعل بوشهر، فإن الجانبين اختلفا بشأن عدد من النقاط كان من أبرزها مسألة إعادة الوقود النووي المستنفذ إلى جمهورية روسيا الاتحادية، اذ عد المسؤولون الإيرانيون أن إعادة الوقود المستنفذ الى موسكو يعتبر أمراً ماساً بالكرامة الوطنية الإيرانية، وشددوا على أن امتلاك قدرة وطنية على إنتاج الوقود النووي اللازم لتشغيل المفاعل يعتبر ضرورياً لضمان استقلال القرار السياسي الإيراني.

أما بالنسبة لعدم السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة موقعى ناتانز وآراك، فقد جرى تبريره بأن من المفترض أن يبدأ التفتيش فقط مع وصول أول شحنة للمواد النووية إلى المنشأة، وهو ما لم يكن قد تحقق حتى مطلع عام 2003، مما لم يكن يبرر زيارة مفتشي الوكالة الدولية للموقعين قبل ذلك، وأكدت طهران في بداية الأزمة أن زيارة مفتشي الوكالة للموقعين محل النزاع سوف تثبت أنه ليست لهما أي استخدامات عسكرية. [28]

ادى سماح السلطات الايرانية لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة هذه المنشات في شباط /فبراير 2003 الى تعاظم الشكوك ، اذ عثر المفتشون في مدينة ناتانز على 160 جهازا للطرد المركزي، وأجزاء 1000 جهاز آخر، وكانت هذه الأجهزة مخبأة في مخابئ على عمق 75

قدما وجدران سمكها 8 أقدام. وكان اكتشاف هذه الأجهزة دليلا على أن إيران قطعت شوطا طويلا للغاية في تطوير أجهزة الطرد المركزي. وكان هذا الاكتشاف مثار دهشة لكل من الولايات المتحدة الامريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، اذ كان ذلك مؤشرا على التطور السريع والضخم لقدرات إيران في المجال النووي، وأشار البرادعى إلى أن إيران أصبحت واحدة من 10 دول على مستوى العالم، قادرة على صناعة أجهزة الطرد المركزي لغازاليورانيوم.

ورداً على الاتهامات المتعلقة باكتشاف آثار مشعة في عينات مأخوذة من البيئة في إيران في اب/أغسطس 2003، والتي اعتبرت دليلاً على أنها تقوم بتخصيب اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة الدولية، فإن الحكومة الإيرانية نفت بشدة هذه الاتهامات، وأكدت على أنها لم تجر أنشطة لتخصيب اليورانيوم ، وبررت وجود هذه الآثار بأنها كانت عالقة بأجزاء من آلات ومعدات خاصة بالطرد المركزي مستوردة من الخارج، ولم تكن هذه الآثار مرتبطة بعمليات تخصيب قامت بها ، ورفض المسؤولون الإيرانيون الإفصاح عن الجهة التي تم الحصول منها على هذه الأجزاء، إلا أن النفي كان يصطدم بحقيقة أن أجهزة الطرد المركزي كانت محلية الصنع تماما. وظل الموقف الإيراني ثابتاً بشأن هذه النقطة طيلة مراحل الأزمة، وهو ما ظل واحدا من النقاط الأكثر إثارة للخلافات بين الحكومة الايرانية من جهة والوكالة والدول الغربية من جهة اخرى .

وتأكيداً لعدم وجود أنشطة سرية في برنامجها النووي، زادت إيران من تعاونها نسبيا مع الوكالة خلال النصف الأول من عام 2003، عبر السماح لمفتشيها بزيارة كافة المنشآت محل الأزمة، إلا أن هذا التعاون لم يكن كافيا، إذ ظلت الوكالة تثير تساؤلات بشأن العديد من مكونات البرنامج النووي الإيراني، وفى مقدمتها مدى التقدم الذي حققته في مجال تخصيب اليورانيوم، ومصير كميات اليورانيوم التي استوردتها إيران من الصين في أوائل التسعينيات، وعدم كشفها عن كافة منشآتها النووية .

وقد تركز جوهر الأزمة النووية الإيرانية طيلة النصف الثانى من عام 2003 على مطالبة الوكالة الدولية والعديد من القوى الدولية المعنية إيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافي الذي يتيح لمفتشي الوكالة القيام بعمليات تفتيش مفاجئة واقتحامية للمواقع النووية الإيرانية المشتبه فيها، باعتبار ذلك مسألة محورية للتأكد من صحة البيانات التي تقدمها إيران للوكالة. وأصبحت التفاعلات الخاصة بالمسألة النووية الإيرانية تتمحور حول ممارسة الضغوط على إيران للتوقيع على هذا البروتوكول باعتباره المفتاح الرئيسي للخروج من الأزمة[29] .

يشير رصد السلوك الإيراني في الأزمة إلى أن التحولات الجوهرية في التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت تحدث في الفترات التي تفرض فيها مهلة نهائية أو إنذار زمني محدد على إيران للكشف عن الغموض في برنامجها الزمني، باعتبار ذلك أعلى مستوى لتكثيف الضغوط عليها، مما كان يضطرها إلى تعزيز تعاونها مع الوكالة، وحدث ذلك عقب المهلة التي وجهها مجلس أمناء الوكالة في 12 ايلول/سبتمبر 2003 حتى آخر شهر تشرين الاول أكتوبر من نفس العام ، وأيضا عقب المهلة التي حددها اجتماع مجلس أمناء الوكالة في ايلول / سبتمبر حتى تشرين الثاني /نوفمبر 2004 لتوضيح موقفها بشأن الغموض المحيط بمسألتي التلوث الإشعاعي وأجهزة الطرد المركزي.

فالمهلة الأولى الصادرة عن اجتماع ايلول / سبتمبر 2003، والتي أمهلت إيران حتى أكتوبر التالي، هي التي دفعت إيران نحو إعلان موافقتها على الانضمام للبروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي. ومع أن إيران كانت قد رفضت هذه المهلة في بادئ الأمر، واعتبرتها "موقفا وقحا وغير مسؤول"، ويهدف إلى تدمير التعاون بينها وبين الوكالة، فإنها لم تكن ترفض من حيث المبدأ التوقيع على البروتوكول، ولكنها كانت تطرح عدداً من المخاوف، أبرزها يتعلق بالخوف مما يمكن أن يؤدى إليه التوقيع على البروتوكول من المساس بسيادة إيران على أراضيها، أو الخشية من أن تستغل عمليات التفتيش المفاجئ على المنشآت النووية الإيرانية كستار للتجسس عليها ، وبالذات التجسس على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية ، وكانت طهران تطالب أيضاً بالحصول على مقابل ملموس وواقعي لكي توقع على البروتوكول ، يتمثل في ضمان حقها بالحصول على التكنولوجيا النووية المتطورة الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإسقاط الولايات المتحدة الامريكية للعقوبات المفروضةعليها.

ولكن إيران وافقت في نهاية المطاف على التوقيع على البروتوكول، واختارت سيناريو محدداً للإعلان عن هذه الموافقة، أثناء زيارة وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا لطهران، وحصولها على تعهدات منهم بأن عمليات التفتيش التي سوف تتم بموجب هذا البروتوكول لن تتضمن مساساً بالسيادة الوطنية لإيران أو أمنها القومي. وقام مندوب إيران لدى الوكالة في 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2003 بتسليم رسالة إلى البرادعي تفيد بموافقة حكومته على البروتوكول، وموافقتها على وقف جميع عمليات تخصيب اليورانيوم، مما أتاح لإيران الإفلات من التعرض لعقوبات دولية في الاجتماع الذي عقد في نفس الشهر لمجلس الأمناء، ثم وقعت

إيران رسمياً في 18 كانون الاول / ديسمبر 2003 على البروتوكول في مقر الوكالة بالعاصمة النمساويةفيينا . [30]

في عام 2004 احتدم الجدال حول مدى برنامج ايران النووي وطبيعته وذلك بسبب اعادة تأكيد خططها لتطوير قدرتها على تخصيب اليورانيوم وبناء مفاعل ابحاث بالماء الثقيل،وتصاعد الجدال بعد ان اخذت تبرز خلال هذه الفترة وماسبقها ادلة واضحة على ان منظمة الطاقة الذرية الايرانية انخرطت في انشطة حساسة تتعلق بدورة الوقود النووي بما فيها تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم ،وفي 21 ايار /مايو 2004 قدمت ايران الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بيانها الاولي الموسع بمقتضى بروتوكول وسائل الحماية الاضافي والخاص بمعاهدة انتشار النووي ،وشدد المسؤولون الايرانيون على ان تقديم البيان الموسع كان اجراءا طوعيا لبناء الثقة واصروا ايضا على القول بان جميع اسئلة الوكالة والمتعلقة بالتقيد بوسائل الحماية قد تمت الاجابة عنها بشكل مرض ،وان على مجلس المحافظين في الوكالة ان يصوت في اجتماعه التالي لمصلحة اغلاق الملف الايراني ، وفي تقرير لاحق ارسل الى مجلس حكام الوكالة في 1 حزيران/يوليو2004 ،انتقد البرادعي تعاون ايران مع الوكالة بوصفه "اقل مماهومطلوب"لتبديد المخاوف حيال وسائل الحماية،وبين التقرير ايضا ان اسئلة جدية بقيت من دون اجابة ولاسيما مايتعلق منها في مايخص دورة الوقود النووي وبرنامج تخصيب اليورانيوم ،وبعد ايام قليله من تقديم التقرير اتخذ المجلس قررا استهجن فيه تخلف ايران عن التعاون مع الوكالة فضلا عن حثها على اتخاذ خطوات اضافية للاجابة عن الاسئلة المتعلقة ببرنامجها المتطور الخاص بالطرد المركزي الغازي وحول مصدر جزيئات اليورانيوم المخصب التي وجدت في وقت سابق ،كما دعا القرار ايران الى تنفيذ تعهدها الذي قطعته في وقت سابق لتعليق برنامج تخصيب اليورانيوم ، وفي اجتماعه التالي في 18 ايلول /سبتمبر كرر مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعوة ايران الى تعليق جميع انشطة تخصيب اليورانيوم فورا ،ورفضت الحكومة الايرانية الدعوه بشكل فوري بوصفها رضوخا للضغوط الامريكية ،وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر2004 ارسل البرادعي الى مجلس الحكام في الوكالة الدولية التقرير السادس من سلسلة التقارير الموضوعه بشأن التقدم الذي حققته الوكالة في اثبات صحة تطبيق ايران لاتفاق وسائل الحماية مع الوكالة ،وتضمن التقرير خلاصات مفصلة للنتائج التي توصلت اليها الوكالة من حيث ان ايران اخفقت في ابلاغها او في التصريح لها عن ثمانية انشطة نووية مختلفة ،منها اختبارات تحويل اليورانيوم وتخصيبه،كما انه تضمن ستة شواهد على تخلفها عن تقديم معلومات في

الوقت المناسب عن التصميم او معلومات محدثة عن منشات معالجة الوقود النووي وتخزينه وتدبر امر نفاياته . [31]

ثالثا : الموقف الاوربي من البرنامج النووي الايراني

لم تشكل الطموحات النووية الايرانية اهتماما رئيسيا للاوربيين حتى اب /اغسطس 2002 ، عندما تم الكشف عن موقعين سابقين لبرامج نووية ايرانية لتخصيب اليورانيوم تحت الارض بالقرب من مدينتي اراك وناتانز ،اذ ان الاوربيون كانو ينظرون الى النوايا الايرانية فيما يخص البرنامج النووي نظرة اكثر واقعية وحيادية من نظرائهم الامريكان ، وعلى الرغم من انهم لايزعمون بان حكومة طهران ليس لديها برنامج نووي معد للتنفيذ ولكنهم يقرون في الوقت نفسه بأن نتائج تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية غيركافية لجعل مثل هذه الادعاءات حججا تدين طهران ،وانه لايوجد هناك دليل ملموس وواقعي على ان هناك برنامجا عسكريا معدا تحت ستار القدرات الانتاجية للمواد القابله للانشطار لغرض تطوير وانتاج القنابل النووية.

ومع ذلك فان الاوربيون كانو متفقين نوعاما مع نظرائهم الامريكان على ان اتجاه ايران للتخصيب وباقي تسهيلات دائرة الوقود الاخرى هي ليست فقط لتموين المفاعلات ،ولكن لاعطائهم القدرة على انتاج اليورانيوم العالي التخصيب (HEU)،والذي يستخدم في التفجيرات النووية ، وان برنامجها لايندرج بالكامل في اطار الاستخدامات السلمية للطاقه وانما توجد به مكونات سرية هامة تندرج في اطار مايمكن اعتباره انتهاكا لاتفاقية الضمانات النووية ، الا ان الاختلاف الرئيسي مع الامريكان كان في مسألتين اساسيتين الاولى هي ان وجهة النظر الاوربية تذهب باتجاه التمهل الشديد في نقل الملف النووي الايراني الى مجلس الامن الدولي لحين استنفاذ الخيارات الدبلوماسية ،والثانيه في استبعاد التعامل العسكري مع ازمة البرنامج النووي الايراني. [32]

وعلى هذا الاساس فقد شكلت الادارة الاوربية لهذه الازمة واحدة من النماذج القليله الداله على فاعلية وحيوية الدبلوماسية الاوربية ازاء الازمات الدولية والاقليمية ،وكانت واحدة من حالات نجاح قليله لها ،وقد استفادت الدول الاوربية المعنية ونقصد هنا دول (E3) وهي كل من فرنساوالمانيا وبريطانيا، والتي تعد اهم القوى الاوربية المؤثرة على مسارات ادارة الازمة ،نظرا لطبيعة العلاقات التي تربط بينها وبين كل طرف من اطراف الازمة ، قداستفادت من عناصر محددة كانت تتيح لها مساحة اكبر من الحركة في الازمة ،يأتي في مقدمتها متانة العلاقات التجارية بينها وبين ايران ،فالاتحاد الاوربي يعتبر واحد من اهم الشركاء التجاريين لها

،كما ان صيغة هذه الازمة ذاتها اتاحت لدول الاتحاد ان تقوم بدور مميز يصعب على اي طرف دولي اخر القيام به ،ولم يكن الدور الاوربي هنا مجرد وسيط وانما كان طرفا مستقلا قادرا على القيام بمبادرات وتحركات مستقله نابعه من تقييمها الخاص للازمة وسبل تسويتها . [33]

1- الاعلان الاوربي الايراني المشترك

في 21 تشرين الاول /اكتوبر 2003 وتحت ضغط توجيه اتهام رسمي ضد طهران بعد الوفاء بالتزاماتها من قبل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية واحالة القضية الى مجلس الامن ، وبعد مفاوضات مكثفة جرت في طهران اصدر وزراء خارجية E3 اعلانا مشتركا مع نظيرهم الايراني ينص على عدد من التدابير المهمة الى جانب تدابير طوعية لبناء الثقة منها:

1- التوقيع الفوري من قبل ايران على تنفيذ البروتوكول الاضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي.
2- فتح منشاتها امام العمليات التفتيشية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
3- الاستمرار لمدة 20 شهرا في تعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم كتدابير لبناء الثقة. [34]

في مقابل كل ذلك تعهدت الحكومات الاوربية الثلاث من جانبها بعدم طرح القضية على مجلس الامن ، فضلا عن التعهد بامداد ايران بالتكنولوجيا النووية في المجال السلمي اذا ماوفت بتعهداتها السابقة .

على الرغم من ان التوقيع على الاعلان المشترك ادى الى تهدئة بسيطة للازمة المتزايدة حول انشطة ايران النووية ،الا ان طبيعتها واهدافها ظلت تثير الكثير من القلق لدى مختلف الاطراف الدولية ،وزاد هذا القلق في 10 تشرين الثاني /نوفمبر 2003 عندما استلم مجلس المحافظين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية اخر تقرير من سلسلة التقارير التي رفعها البرادعي حيث وصف فيها انشطة الوكالة الهادفة الى التحقق من تنفيذ ايران للضمانات ، والذي اثار محتواه دهشة العديد من الخبراء النوويين الغربيين ،اذ اظهر برنامجا نوويا اكثر اتساعا وتقدما مماكان معتقدا في السابق .وفي 26 تشرين الثاني /نوفمبر 2003 اعتمد مجلس المحافظين لدى الوكالة الدولية قرارا "ياسف بشدة لفشل ايران وانتهاكاتها السابقة لالتزاماتها بالتقيد باحكام اتفاقية الضمانات ويحثها على الالتزام الكامل بموجباتها المنصوص عليها في الاتفاقية الانفة الذكر بنصها وروحها على السواء "، ورحب القرارا ايضا بالرد الايراني الايجابي

وحذر بان مجلس المحافظين سيجتمع مباشرة لدراسة جميع الخيارات المتوفرة في حال بروز اي فشل ايراني اضافي وفقا لنظام الوكالة الدولية . [35]

2-1اتفاق باريس

في خريف 2004 جرت مفاوضات مكثفة بين ايران من جهة و(E3)من جهة اخرى بتأييد من الممثل الاعلى لسياسة الامن والخارجية المشتركة للاتحاد الاوربي خافيير سولانا ،وكانت المسالة الاساسية تتركز في مطالبة E3 للحكومة الايرانية بان تعلق برنامج تخصيب اليورانيوم تعليقا تاما،وفي 15 تشرين الثاني /نوفمبر 2004 توصل الطرفان الى اتفاق حول صفقة جديدة تضمنت خطوات عده ،وتعهدت طهران كتدابير طوعية لاعادة بناء الثقة ، بالاستمرار في تمديد التعليق السابق لبرنامج التخصيب بحيث يشمل جميع انشطة اعادة المعالجة والانشطة المتعلقة بالتخصيب .

واستمر التعليق في ظل تحقق ومراقبة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،فيما استمرت المفاوضات حول اتفاق مقبول من كلا الطرفين حول ترتيبات طويلة الاجل وكان هدف هذا الاتفاق تأمين ضمانات موضوعية تفيد بان برنامج ايران النووي كان لاغراض سلمية حصرا فضلا عن ضمانات تتعلق بتعاون نووي وتكنولوجي واقتصادي بين الاتحاد الاوربي وايران والتزامات مؤكدة بمسائل امنية .

دعا اتفاق التعليق الانف الذكر الى بدأ مفاوضات تجريها لجنة تضم اعضاء من الدول الاوربية الثلاث وايران ،وانيطت للجنة ايضا نفسها مسؤولية تأليف مجموعات عمل بشأن مسائل سياسية وامنية وتعاون تكنولوجي وصناعي ومسائل نووية اخرى ،وفي 13 كانون الاول /ديسمبر 2004 عقدت اللجنة اجتماعها الاول بحضور سولانا ووزراء خارجية (E3) ورئيس مجلس الامن القومي الاعلى في ايران حسن روحاني ،وعقدت مجموعات العمل المنبثقة عن اتفاق التعليق اول اجتماعاتها بعد ذلك بخمسة ايام ، وفي 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 اتخذ مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارا متوقعا الى حد بعيد بشان تطبيق اجراءات وقائية على ايران ،وفي الوقت نفسه اثنى القرار على تدابير ايران التصحيحة ورحب بقرارها المتضمن تعليق جميع انشطة تخصيب اليورانيوم واعادة معالجة البلوتونيوم ،ومع ان مجلس المحافظين اقر بانتهاكات طهران لاتفاقها حول الاجراءات الوقائية بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي ،فانه لم يعلن انها غير مذعنه لذلك الاتفاق او لالتزاماتها بمقتضى معاهدة حظر الانتشار النووي ولم يحل المسألة الى مجلس الامن الدولي ،وقبل اجتماع مجلس المحافظين

كانت الادارة الامريكية قد ضغطت بهذا الاتجاه ،الا ان ايران فضلا عن الكثير من دول الاتحادالاوربي قد عارضت الطلب الامريكي الذي اراد تضمين قرار الوكالة الدولية "الية قدح"من شأنها ان تستدعي من المجلس تلقائيا رفع تقرير عن ايران الى مجلس الامن الدولي في حال عدم تبديد مخاوف بارزة من انشطتها النووية. [36]

ولكن بدايات عام 2005 شهد توقفا مفاجئا للمفاوضات بين ايران و E3 بشان انشطة دورة الوقود النووي الحساسة ،بعد ان حققت في وقت سابق تقدما طفيفا ،ولاسيما بعد توقيع اتفاق باريس الانف الذكر والذي ترتب عليه ايجاد اتفاق مقبول بشكل متبادل على ترتيبات طويلة الاجل تؤمن ضمانات موضوعية تفيد بان برنامج ايران النووي كان لاغراض سلمية حصرا.

خلال ربيع 2005تم استئناف المفاوضات بين الطرفين ولكن بقيت هناك نقطة خلاف رئيسية تركزت حول مستقبل برنامج التخصيب الايراني .اذ اصرت دول E3على ضرورة قبول الحكومة الايرانية ايقاف البرنامج بصورة تامة ودائمة ،مؤكدة على ان هذا هو الضمانه الموضوعية الوحيدة الدالة على ان انشطتها النووية كانت لاغراض سلمية حصرا،معترفة بالوقت نفسه بحقها في تطوير طاقة نوويةسلمية، وتعهدت كذلك بتسهيل وصولها الى تقانة ووقود نووين ،وقدمت وعدا بدعم استملاكها مفاعلا للابحاث يعمل بالماء الثقيل ليكون بديلا عن مفاعل الماء الثقيل الذي يجري انشاؤه في اراك.

رفض المسؤولون في طهران صراحة المطلب الاوربي المتعلق بوقف دائم للبرنامج الخاص بتخصيب اليورانيوم مؤكدين ان دول الترويكا الاوربية كانو قد وافقو في اتفاق باريس على ان تعليقها لانشطة التخصيب كان مؤقتا ،وشددو ايضا بان بلادهم ستستأنف انشطة التخصيب مع ضمانات ملائمة تتعلق بغرضها السلمي حالما يتم حل باقي مسائل الضمانات ،ولدى اصطدام المفاوضات بصعوبات حقيقية ،انبرت الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية الى حشد سياساتها لغرض تقديم حوافز اضافية لايران كي تتخلى عن برنامج التخصيب. [37]

3-اقتراحات متبادلة من اجل اتفاق اطار عام

في 3 ايار /مايومن نفس العام اقترحت ايران اطارا عاما من اربع مراحل لحل الخلاف النووي والذي تضمن السماح لها بأستئناف العمليات في منشأة تحويل اليورانيوم (UCF) في اصفهان، وبدء تجميع وتركيب واختبار 300 جهاز طرد غازي في معمل التخصيب على النطاق التجريبي في ناتانز ،في الوقت نفسه قيامها بتطبيق بعض الاجراءات الاضافية للشفافية وبناء

الثقة تتجاوز الاجراءات التي عهدها اليها البروتوكول الاضافي للضمانات ،وذلك لتوفير ضمانات موضوعية بشأن الطبيعه السلميه لما تقوم به من انشطة تخصيب ، متعهدة بان تحول كل اليورانيوم المخصب الى قضبان وقود على الفور للحيلولة دون امكانية تقنية لمزيد من التخصيب فضلا عن المصادقة على البروتوكول الاضافي مع الاستمرار في التقيد ببنود البروتوكول قبل سريان مفعوله ،والسماح بحضور مفتشي الوكالة الدولية الى مواقع في منشاتي اصفهان وناتنز والالتزام بامتلاك دورة وقود نووي مفتوحة (اي دورة لاتتضمن اعادة معالجة بلوتونيوم).

في المقابل طالبت طهران بأن توافق دول E3على بيعها مفاعلات طاقة نووية عاملة بالماء الخفيف ،وتوفير ضمانات حازمة بخصوص امدادها بوقود مفاعل نووي لاتمام الانتاج المحلي الايراني وتخفيف انظمة مراقبة الصادرات عن بيعها تقانة متطورة وفتح مجال اوسع لدخول سلع ايرانية الى اسواق الاتحاد الاوربي فضلا عن الدعوه الى التزام مشترك بالمبادىء الى تحكم العلاقات بين الطرفين .

سارع المفاوضون الاوربيون الى رفض الصفقة المركزية في الاطار المقترح ،اي ان يسمح لايران بالحفاظ على قدرة محدودة على تخصيب اليورانيوم لقاء اجراءات شفافة جديدة ،ورفضو ايضا التحول عن موقفهم الداعي الى وقف ايران جميع انشطتها المتعلقة بالتخصيب وقفا دائما بما في ذلك تحويل اليورانيوم،ادى هذا الموقف الاوربي السلبي من المقترح الى ارتفاع الاصوات في طهران والتي ذهبت الى ان دول E3كانت تطيل المفاوضات كي تبقي تعليق التخصيب ساريا لمدة كافية لجعل وقفه الدائم امرا واقعا. (38)

في 5 اب /اغسطس من نفس العام اقترحت دول E3 اطارا لاتفاق طويل الاجل مكون من رزم مترابطة من الحوافز المتعلقة بالطاقة النووية والتعاون التقاني ومسائل سياسية وامنية واشتمل الركن الاساسي للاطار على تقديم ضمانات لايران تتيح لها حق الوصول الى خدمات وقود نووي باسعار السوق وتألفت الضمانات من العناصر التالية :

1- الية خاصة مشتركة بين الطرفين تستخدم في حالة عجز المزودين عن توفير الوقود النووي لايران لاسباب غير تجارية .

2- مخزون مؤقت من الوقود يكون كافيا لاستمرار التوريدات بالمعدل المتعاقد عليه لمدة خمس سنوات مع وضعه في بلد ثالث مقبول من كلا الطرفين.

3- تعاون مع الوكالة الدولية لتطوير مقاربات جديدة متعددة الاطراف بشان دورة الوقود النووي .

4- تعهد E3بان تدعم تمليك طهران مفاعلا للابحاث وبأن تتعاون معها في مجالات السلامة والامن النووين.

في المقابل دعا الاقتراح ايران الى اتخاذ سلسلة من الخطوات منها ان تقطع على نفسها التزاما بعدم متابعة انشطة وقود نووي تتعدى بناء وتشغيل مفاعلات طاقة وابحاث عاملة بالماء الخفيف ،وان تلتزم بتعاون وشفافية كاملين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل جميع مسائل الضمانات الباقية ،والمصادقة على البروتوكول الاضافي بحلول نهاية 2005 وان تقدم التزاما قانونيا بعدم الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار (NPT)وابقاء جميع المنشات النووية تحت سلطة ضمانات وكالة الطاقة الذرية ،وان تتوقف عن بناء مفاعل الماء الثقيل في اراك،وتضمن الاقتراح ايضا عدد من المسائل السياسية والامنية.

وعلى الفور رفض الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد المقترح واصفا اياه بانه "اهانة للامة "،فيما شكا المفاوضون الايرانيون من ان الاقتراح وضع مجموعة معايير غير موضوعية وبلا اساس تؤدي الى تفكيك معظم بنية ايران التحتية النووية،وفي 8 اب /اغسطس اعلنت الحكومة الايرانية انها بدات بالفعل التحضيرات لاستئناف انشطة تحويل اليورانيوم في منشاة اصفهان تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،وفي الوقت الذي شددت فيه طهران على ان القرار غير قابل للتفاوض وصرحت بانها ستستمر في مراعاة تعليقها لانشطة تخصيب اليورانيوم ،وقد دفع استئناف تحويل اليورانيوم دول E3الى الغاء الجولة التالية من المحادثات والتي كان من المقرر اجراءها نهاية شهر اب /اغسطس ،كما ان عواصم الدول الثلاث وجهت تحذيرات شديدة اللهجة فحواها انها مستعدة لتأييد الدعوات الامريكية الهادفة الى احالة ملف ايران الى مجلس الامن الدولي في حال عدم قيام طهران على الفور بالعودة الى تجميد جميع الانشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم ،وفي اجتماع طارىء عقده مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نفس الشهر ندد الاتحاد الاوربي بالخطوة الايرانية . [39]

4-استئناف محادثات ايران –E3

عزز تبني مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للقرار الذي صدر في 24 ايلول /سبتمبر 2005 والذي نص على ان ايران غير ممتثله لاتفاق الضمانات،عزز التوقعات المشيرة الى ان الدول الاوربية الثلاث ستساند الولايات المتحدةالامريكية باتجاه احالة ملف ايران الى

مجلس الامن الدولي في الاجتماع الثاني لمجلس المحافظين في تشرين الثاني /نوفمبر من نفس العام ،الا ان مسؤولين اوربيين قد اشارو قبل الاجتماع بانهم مع منح طهران لمزيد من الوقت كي تدرس اقتراحا وسطا ،وبعد اختتام اجتماع مجلس المحافظين الانف الذكر وافق وزراء خارجية الاتحاد الاوربي على طلب ايران لاستئناف المحادثات بشان البرنامج النووي وكان من الموضوعات الرئيسية التي تعين على المفاوضين اتخاذ موقف منها اقتراح روسيا غير الرسمي بان تؤسس مشروعا مشتركا مع ايران لانتاج وقود نووي على شرط التزام الطرف الاول بالجزء الاشد حساسية من البرنامج الخاص بالتخصيب في منشأة اصفهان في ظل ضمانات الوكالة الدولية مع اجراءات ملائمة تتعلق بالشفافية . (40)

كان الرد الايراني الاولي على الاقتراح الروسي سلبيا ولكنه تغير بعد ذلك ليصبح اكثر ايجابية مع اصرار الاطراف الدولية على ان سياسة ايران لتملك قدرة محلية على تخصيب اليورانيوم لم تتغير ، وفي 3 كانون الثاني/ يناير 2006 احاطت طهران الوكالة الدولية للطاقة الذرية علما بانها قررت انهاء تعليقها الطوعي لبرنامج التخصيب والذي كان ساريا منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2004 واستئناف نشاطات البحث والتطوير المتعلقة بالطرد المركزي ، وفي 10 كانون الثاني/ يناير بدات الحكومة الايرانية بازالة اختام الوكالة عن اجهزة الطرد المركزي ومعدات اخرى في المعمل التجريبي لتخصيب الوقود في ناتانز وفي اثنين من فروع منظمة الطاقة الذرية الايرانية ،وردا على ذلك اصدر وزراء خارجية E3 بيانا ادانو فيه هذا الاجراء واعلنو ان الحكومات الثلاث ستدعو الى اجتماع غير عادي لمجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاتخاذ الاجراءات اللازمة ، وفي 4 شباط /فبراير 2006 اتخذ المجلس قرارا يطلب فيه من المدير العام للوكالة ابلاغ مجلس الامن عن كافة تقارير الوكالة الدولية وقراراتها المرتبطة بالمسالة النووية الايرانية ووضع خمسة خطوات طلب المجلس من طهران تنفيذها وهي:

1- اعادة تثبيت التعليق الكامل والدائم لجميع النشاطات المتعلقة بالتخصيب واعادة المعالجة.

2- اعادة النظر في بناء مفاعل نووي بقوة 40 ميغاواط في اراك.

3- المصادقة فورا على البروتوكول الاضافي لسنة 2005 وتنفيذه بشكل كامل.

4- مواصلة العمل وفقا لنصوص البروتوكول الاضافي ريثما تتم المصادقة عليه .

5- تنفيذ ماطلبه المدير العام للوكالة من اجراءات شفافية تتضمن منح المفتشين حرية الوصول بيسر الى موظفين اساسيين وورش عمل ومواقع بحث فضلا عن توفير جميع الوثائق الاصلية المتعلقة بأقتناء معدات ثنائية الاستخدام. (41)

ردت ايران على القرار بتحد وكررت تهديداتها السابقة بانهاء التعاون الطوعي مع الوكالة الدولية اذا ما احال مجلس المحافظين الملف الى مجلس الامن الدولي وفي 6 شباط /فبراير اعلمت طهران الوكالة الدولية بانها لن تعمل بنصوص البروتوكول الاضافي وستقوم كذلك بسائر الاجراءات غير الملزمة قانونا ،وطلبت من الوكالة الدولية ايضا ازالة جميع تدابير الاحتواء والمراقبة مثل الاختام والات التصوير والى ذلك اعلنت في الخامس عشر من نفس الشهر انها بدأت تجارب تخصيب ضيقة النطاق على مجموعة 10 اجهزة طرد مركزي متصلة في المعمل التجريبي لتخصيب الوقود في ناتانز،وعلى اثر هذه التطورات اصدر رئيس مجلس الامن الدولي بيانا في 29 اذار /مارس عبر فيه عن القلق الجدي ازاء استئناف ايران لانشطة مرتبطة بالتخصيب وتعليقها التعاون مع الوكالة الدولية ،وردا على البيان اعلن الرئيس نجاد ان بلاده نجحت في تخصيب اليورانيوم حتى مستوى 3,5 بالمئة وهو المستوى المطلوب لانتاج الوقود النووي .

5- عروض اوربية جديدة

ادى تحدي ايران للبيان الى بدأ مناقشات مطولة في مجلس الامن الدولي حول الكيفية التي يمكن من خلالها اغراءها او ارغامها للامتثال لمطالب المجلس، ففي اوائل ايار /مايو طرحت فرنسا وبريطانيا اضافة الى الولايات المتحدة الامريكية مشروع قرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة يطلب من ايران ايقاف جميع النشاطات ذات العلاقة بالتخصيب ولم يحدد المشروع مهلة نهائية للامتثال او العمل المعين الذي يجب اتخاذه في حال احجامها عن الامتثال وذلك بسبب الضغوط الصينية والروسية ،كما طرحت بلدان الاتحاد الاوربي بدعم من الولايات المتحدة الامريكية عرضا جديدا يتعلق بمساعدة ايران بتكنولوجيا نووية في مقابل تعليق الاخيرة برنامجها الخاص بالتخصيب وقد رفض العرض ايضا من قبل الرئيس الايراني الذي شكا بان بلاده مطالبة دوما بتقديم تنازلات كبيرة من دون اي ضمانه مؤكدا بان البلدان الاوربية الثلاث كانت تعرض "الحلوى مقابل الذهب ". [42]

وفي 6 حزيران /يونيو 2007 اعلنت كل من فرنسا،المانيا وبريطانيا الى جانب كل من روسيا والولايات المتحدة والصين والتي اطلقت عليها تسمية دول (5 +1) رزمة حوافز جديدة بخصوص الطاقة النووية والتعاون التكنولوجي ومسائل سياسية وامنية ،كانت الغاية منها اقناع ايران بتعليق تخصيب اليورانيوم الى اجل غير محدد ، وقد احتوى العرض على عدة بنود منها انشاء مشروع متعدد الاطراف لتزويد طهران بمفاعل ماء خفيف لتوليد الطاقة ومنحها جزء من

ملكية منشأة تخصيب رسمية وتكوين مخزون مؤقت مدته خمس سنوات ليورانيوم مخصب مخزن في طهران تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولكن حكومة نجاد بالمقابل لم تتخذ الخطوات الضرورية لبدء المفاوضات وبالتحديد خطوة تعليق جميع النشاطات المرتبطة بالتخصيب ،الامر الذي جعل هذه الدول تنقل القضية الى مجلس الامن الدولي والذي اقر اعضاؤه في تموز /يوليو 2006 القرار رقم(1696)والذي نص على ان تقوم ايران بتعليق جميع النشاطات المتعلقة بالتخصيب واعادة معالجة البلوتونيوم مع حلول نهاية شهر اب /اغسطس ،فضلا عن امتثال ايراني كامل لمتطلبات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،وقد سارعت حكومة طهران الى شجب القرار واعتباره غير قانوني .

تميز خريف عام 2006 بمناقشات مطولة بين دول (5+ 1) بشان الكيفية التي يمكن من خلالها الرد على تحدي ايران للقرار 1696 ، فعلى الرغم من وجود توافق عام على وجوب ان يتخذ مجلس الامن الدولي اجراءات ضد ايران ،الا ان الخلافات استمرت على نوع هذه الاجراءات ،اذ ان الدول الاوربية الثلاث كانت تفضل الى جانب الصين وروسيا سلسله من الاجراءات المنخفضة المستوى كخطوة اولى على الاقل تجاه تعزيز سلطة مجلس الامن ولكن الامور سارت باتجاه اصدار قرار ثاني من مجلس الامن الدولي رقم 1737 بالاجماع في 23كانون الاول /ديسمبر 2006 والذي رعته الدول الاوربية الثلاث ،وعبر القرار عن عزم المجلس على اقناع ايران بالامتثال للقرار السابق 1696 ولمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فضلا عن توجيه طلب الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة لان تتخذ الاجراءات الضرورية لمنع توريد او بيع او نقل للمواد التي يمكن ان تساهم في تطوير برامج ايران الخاصة بالتخصيب . [43]

بدا عام 2007 مع تحدي ورفض الحكومة الايرانية لقرارات مجلس الامن السابقة التي صدرت بحقها ،وفي 24 اذار /مارس 2007 تبنى مجلس الامن بالاجماع القرار رقم 1747 ،والذي شدد العقوبات على ايران واعاد تاكيد وجوب امتثالها دون مزيد من التاخير للخطوات التي يطالب مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتخاذها، الاان الموقف الايراني بقي على ما هوعليه فضلا عن صدور عدد من القرارات الايرانية المفاجئة التي دفعت باتجاه تصعيد كبير للازمة بين الطرفين .

وفي محاولة لحل الازمة التقى سولانا بلاريجاني لمناقشة طرق استئناف المفاوضات غير ان المحادثات انتهت الى نتائج غير حاسمة ، اذ ان نجاد رفض فكرة التعليق المزدوج واصر على ان بلاده لن توقف نشاطاتها النووية المشروعه ، واستمرت الخلافات حول التدابير التي

يتعين ان تكون مشمولة في اي قرار جديد ،وحثت الدول الاوربية الثلاث الى جانب الولايات المتحدة مجلس الامن على فرض عقوبات اضافية على ايران لكنها كررت ايضا عرض رزمة الحوافز السياسية والاقتصادية التي سبق ان قدمتها دول 5+1 في حزيران /يونيو 2006 .

وفي تشرين الاول /اكتوبر 2007 اعلنت الولايات المتحدة الامريكية رزمة شاملة من عقوبات، هدفت الى تقليص النشاطات التجارية والمصرفية الدولية في ايران ، وجاء الاعلان مع مواصلة الادارة الامريكية الضغط على الاتحاد الاوربي كي يعتمد قواعد لمنع شركات الاتحاد من القيام بنشاطات تجارية او استثمارية في ايران ،ونقل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي باتجاه المقاربة الاكثر تشددا ، فحذر من ان طموحات طهران النووية ستؤدي الى قنبلة ايرانية او الى قصفها، الا ان المانيا ودولا اخرى في الاتحاد الاوربي تربطها بايران علاقات تجارية مهمة بقيت مترددة في فرض عقوبات من جانب واحد عليها ولقيت هذه الدول تأييدا من بعض الدول الاعضاء الصغيرة التي كانت تشعر بقلق من ان تؤدي عقوبات اوربية من جانب واحد الى اضعاف دور مجلس الامن الدولي .

في 21 اب /اغسطس 2007 انجزت ايران والوكالة الدولية خطة عمل للاجابة عن جميع مسائل الامتثال للضمانات المعلقة ، حددت فيها معيارا زمنيا للطرفين كي تحلا جميع المسائل الباقية والمرتبطة بتحقيق الوكالة في نشاطات ايران النووية الماضية وفي المقابل فقد وافقت حكومة طهران على تقديم التوضيحات والمعلومات المطلوبة على اسئلة الوكالة الدولية في تواريخ محدد.

جرى تلقي اعلان خطة العمل من غير حماسة في الكثير من الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية ،اذ صور الموضوع على انه رضوخ للضغط الايراني وادى ذلك الى موجة من الانتقادات الموجهة الى البرادعي لكونه بحسب موجهيها ،تجاوز صلاحياته القانونية كمدير عام للوكالة الدولية بأن تفرد بتفاوضه مع ايران بشأن صفقة سياسية ،ومع ان دبلوماسيين اوربيين وغربيين قبلو باهداف خطة العمل فانهم اعربو عن استياءهم من تجاهلها مطالبة مجلس الامن لايران بتعليق فوري لبرنامج التخصيب واعادة تطبيق البروتوكول الاضافي . [44]

وفي صيف 2007 بدات الدول الاوربية الثلاث دراسة مقترحات جديدة بشأن صفقة تسوية تنطوي على قيام ايران بتعليق برنامج التخصيب تعليقا اقل من كامل ،وفي 23 تشرين الاول/اكتوبر التقى سولانا في روما بكبير المفاوضين الايرانيين الجديد سعيد جليلي الذي خلف لاريجاني بعد عدة ايام من استقالة الاخير ،وتقدم سولانا باقتراح تجميد مزدوج يكف مجلس

الامن بمقتضاه عن دراسة امكانية فرض المزيد من العقوبات اذا ماوافقت ايران ،كخطوة لبناء الثقة ،على وقف توسيع برنامج التخصيب بصورة مؤقتة ،ويلي هذا تعليق كامل لبرنامج التخصيب الايراني بالتزامن مع تعليق العقوبات القائمة ،وكانت النتيجة التي تصورها اقتراح سولانا خروجا عن مقترحات سابقة للدول الاوربية الثلاث تنص على الاتبدأ المفاوضات الا بعد قيام حكومة طهران بتعليق جميع نشاطات تخصيب اليورانيوم بصورة تامة ،وبدت هذه النتيجة انعكاسا لمقاربة اوربية جديدة راضية بقدرة ايران على التخصيب لكنها تسعى لكبحها قدر الامكان، غير ان جليلي استبعد تقديم اي تنازل بخصوص برنامج التخصيب وعقب الاجتماع صدر عن الدول الثلاث بيان مشترك شككت فيه من ان ايران لم تبد في روما ما يدل على حسن نية ،اذ رفضت التجميد والتعليق المزدوج . [45]

استغلت إيران الأحداث الدولية، التي شهدها عام 2008 وواصلت عمليات تطوير قدراتها النووية بشكل سريع، وهذا ما أكده الإيرانيون أنفسهم وصدقت عليه التقارير الدولية التي صدرت في هذا الشأن، ففي 26 تموز/يوليو من نفس العام قال الرئيس الإيراني أحمدي نجاد "إن بلاده لديها أكثر من 5 آلاف جهاز طرد مركزي تعمل لتخصيب اليورانيوم في منشأة ناتانز" ، وفي نفس الوقت أكد رئيس فرق التفتيش في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أولي هاينونن، "أن الوكالة جمعت معلومات من حوالي 10 دول تشتبه في قيام إيران بإجراء أبحاث حول عسكرة برنامجها النووي"، بل إن التقرير الأخير الذي أعلنه البرادعي في 15 ايلول /سبتمبر، أكد أن "إيران زادت عدد آلات الطرد المركزي اللازمة لتخصب اليورانيوم من نحو 3000 إلى أكثر من 3820، وأنتجت ألف طن من اليورانيوم منخفض التخصيب".

هذه المعلومات أكدها أيضاً البيان الذي صدر من قبل الاتحاد الأوروبي في 25ايلول/ سبتمبر 2008، حين ذكر "أن التحقيقات تظهر أن جانبا من البرنامج النووي الإيراني في الماضي كان نوويا عسكريا، وليس مدنيا محضا، وأن إيران قريبة من انتاج رأس نووي". [46]

6-المزيد من العقوبات الدولية

في ظل التقدم النووي الايراني الواضح ، وفي الوقت الذي أدرك فيه العالم أن فرص شن حرب على إيران تتضاءل، ركزت واشنطن خلال 2008 جهودها على العمل على إصدار المزيد من القرارات الدولية التي تفرض عقوبات على طهران، وتزيد من الضغط الدولي الواقع عليها

للتخلي عن برنامجها النووي، الذي تصر طهران وتزعم أنه برنامج سلمي يهدف إلى توفير احتياجاتها من الطاقة.

فمنذ تفجر الأزمة النووية الإيرانية أواخر عام 2002، وحتى عام 2008، اعتمد مجلس الأمن 5 قرارات ملزمة ضد إيران، كان من نصيب عام 2008 بينها قراران رقمهما (1803) في 3 اذار/مارس، و(1835) في 27 ايلول /سبتمبر ،وفي حين اكتفى القرار الأخير من تحذير إيران من اقترابها من حيازة سلاح نووي، من دون فرض أي عقوبات إضافية. فإن قرار اذار /مارس 2008 كان قد وسع نطاق العقوبات التي فرضت بموجب القرار السابق له رقم (1747) والصادر في 24 مارس 2007، لتشمل حظرا على سفر 13 مسؤولا إيرانياً، وتجميد أرصدتهم المالية في الخارج، وفرض مزيد من العقوبات على تصدير وتوريد المواد والسلع والتكنولوجيات ذات الصلة بالأنشطة النووية، وهدد باتخاذ إجراءات وتدابير جديدة تشمل المزيد من العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. لكن إيران كالعادة رفضت الإذعان للقرار، وهددت في رسالة وجهتها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في 27 اذار/مارس 2008 بمقاضاة الدول الغربية من أجل الحصول على تعويضات عن الخسائر التي لحقت بها بسبب هذه العقوبات، بل أكدت أنها لن تجلس بعد الآن مع الدول الكبرى لمناقشة ملفها النووي. [47]

وتطبيقاً لهذه القرارات واصلت الدول الغربية إصدار العقوبات ضد إيران، ففي 30 تموز/يوليو وافق الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات بخلاف عقوبات الأمم المتحدة، وأعطى تعليمات لمؤسساته المالية بفرض قيود على ائتمانات الصادرات والسماح للقوات البحرية للدول الأعضاء بتفتيش البضائع المتجهة إلى إيران ، ازاء هذا التعنت الإيراني في مواجهة الضغوط الدولية ،لم تجد الدول المعنية بالملف النووي الإيراني (5+1) مفراً سوى محاولة إيجاد خرق جديد في مفاوضتها مع إيران والتي لم يكتب لها النجاح .

فبعد أن عادت وأيقنت الدول الكبرى أن الحل العسكري أو التشدد تجاه إيران لن يجدي نفعا، ولا بد من التخلي عنه والاتجاه نحو التفاوض باتباع النموذج الكوري الشمالي. فقررت في حزيران / يونيو 2008 أن تتقدم بعرض حوافز جديدة كصورة معدلة من عرض قدم في نفس الشهر من عام 2006 لكي تتخلى إيران عن عملية طموحاتها النووية ، ويقضي العرض بامتناع القوى الست عن فرض المزيد من العقوبات إذا ما جمدت طهران أنشطة التخصيب، كما أنه يوفر الاعتراف بدور إيران المهم في المنطقة وإشراكها في إجراء ترتيبات أمنية فيها، مع الاعتراف

بحقها بتقنية نووية سلمية، والتعبير عن حرص الدول الست على عدم الإضرار بالشعب الإيراني. ولم ترد الحكومة الايرانية رسمياً على هذه المقترحات، بل وجهت رسالة الى سولانا تتضمن أسئلة واستفسارات حول هذه المقترحات، سعياً منهاً لكسب المزيد من الوقت والمراوغة. وفي تغير في السياسة الأميركية شارك الدبلوماسي الأميركي وليام بيرنز مبعوث القوى الكبرى في اجتماع عقد مع وفد إيراني يوم 19 يوليو في جنيف، أعطت فيه الدول الست طهران مهلة أسبوعين للحد من برامج تخصيب اليورانيوم وإلا واجهت المزيد من العقوبات. إلا أن إيران ردت أيضاً بتقديم وثيقة جديدة للدول الغربية تتضمن برنامج محادثات مطولا بين طهران والغرب، من أجل التوصل لاتفاق شامل وليس لاتفاق نووي فقط، تحت عنوان «حيثيات إجراء مفاوضات كاملة»، وتضمن المقترح الإيراني أفكاراً عديدة لبدء مفاوضات من 3 مراحل، على سبع جولات من التفاوض. الأولى سمتها طهران «المباحثات الأولية»، والمرحلة الثانية «بدء المفاوضات»، أما المرحلة الثالثة فقد اطلقت عليها تسمية «التفاوض». ومع انتهاء المهلة التي حددتها مجموعة دول (5+1) للرد على عرض الحوافز، وجهت إيران في 5 اب /أغسطس رسالة إلى الدول الست الكبرى لم تقدم فيها رداً، بل وعدت فقط برد قريب. علما بأن طهران كانت قد قدمت رزمة من المقترحات إلى الدول الغربية عبر المنسق الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية خافيير سولانا في أبريل الماضي، تتضمن إنشاء كونسورتيوم دولي على الأراضي الإيرانية بمشاركة طهران ودول عربية وغربية. [48]

ويكمن إرجاع الرفض الإيراني للعرض الغربي إلى عدة عوامل، أهمها: وجود نوع من عدم الثقة في وعود الدول الكبرى بشكل يجعلها تتخلى عن قدراتها النووية، والتي وصلت فيها لمراحل متقدمة فضلا عن القوة التي تتمتع بها إيران نسبيا في ذلك الوقت، في مقابل أزمات كبيرة تعيش فيها الدول الكبرى والتي تراجعت معها احتمالية شن هجوم عسكري عليها، ومع إقرار محمد البرادعي في 7 كانون الاول / ديسمبر 2008، أن السياسة التي اتبعت حتى الآن مع إيران فشلت في تحقيق مبتغاها، و" أنه لم تتحرك مقدار بوصة واحدة تجاه معالجة القضايا وأن العقوبات قد تكون أدت إلى تشدد أكبر في موقف إيران". فإنه أصبح معروفا للعالم كله عدم نية إيران التخلي عن برنامجها النووي مهما بلغت الضغوط، ولاسيما أنه أصبح هدفًا قومياً، وذلك على الأقل في الوقت الراهن، وفي ظل هيمنة المحافظين على مؤسسات صنع القرار في إيران، بعد سيطرتهم على مجلس الشورى (البرلمان) في انتخابات اذار / مارس 2008، فضلا عن فوز محمود أحمدي نجاد بفترة رئاسة ثانية، في حزيران /يونيو 2009.

الخاتمة

فرضت الازمة النووية الايرانية نفسها بقوة على ساحة الاحداث الدولية خلال الاعوام الماضية ،وذلك لكونها الابرز من خلال استحواذها على القدر الاكبر من الاهتمام الاقليمي والدولي ، ولاسيما انها خلقت اجواءا متباينة لمعظم الاطراف المعنية بها وبالاخص الطرف الاوربي الذي تربطه علاقات قوية مع مع طرفي الازمة الرئيسيين (الولايات المتحدة الامريكية وايران)، ولهذا فان الموقف الاوربي من الازمة وعلى الرغم من انه يتفق مبدئيا مع الموقف الامريكي الذي يقول بان الهدف الرئيسي للبرنامج النووي الايراني هو في امتلاك السلاح النووي ،وانه لايندرج في اطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية كما تدعي حكومة طهران ،وتوجد فيه ايضا مكونات سرية هامة لم يكشف عنها للعلن ،الامرالذي يعد انتهاكا صريحا للاتفاقيات الدولية وللضمانات النووية ،الا ان الموقف الاوربي تميز دوما عن نظيره الامريكي بانه لايميل للجوء الى طرح الحلول العسكرية واستنفاذ الخيارات الدبلوماسية في سبيل الوصول الى حلول ممكنة ومقنعه لكافة اطراف الازمة ،وكان اساس الموقف الاوربي حيال الازمة يستندعلى انه يتخذ موقف الوسط بين موقف الولايات المتحدة الامريكية الذي يدعم وجهة النظر الذاهبة باتجاه ان ايران لديها الرغبة والطموح في تجاوز الاطار السلمي للبرنامج والوصول الى مراحل متقدمة من تخصيب اليورانيوم وتصنيع السلاح النووي ،وبين الموقف الايراني المعارض والرافض تماما للاتهامات المتكررة بوجود مكونات عسكرية سرية في برنامجها النووي . وقد استمرت العواصم الاوربية في تعاملها مع ازمة الملف النووي الايراني من خلال النأي بنفسها عن وجهة النظر الامريكية في كيفية التعاطي مع الازمة ،الا انه سرعان ما تطابقت وجهات النظر ولاسيما مع تسارع وتيرة الاحداث خلال الفترة الاخيرة من عمر الازمة والتي زادتها تصريحات نجاد حول ضرورة ازالة اسرائيل عن الوجود وهي الدولة التي تحظى بالكثير من القدسية لدى معظم العواصم الغربية ولاسيما لدى برلين التي لازالت تعاني من عقدة الذنب اتجاهها بسبب الهولوكوست او ما يعرف بمحرقة اليهود.

ستظل هناك الكثير من السيناريوهات المستقبلية المحتملة التي من الممكن ان يتبناها الطرف الاوربي في موقفه من ازمة البرنامج النووي الايراني تبعا للتطورات الميدانية التي سيشهدها هذا الموضوع الحساس خلال الفترة القادمة ،ولاسيما اذا ما وضعنا بالحسبان استمرار عملية المد والجزر في الازمة نفسها الامر الذي يضع المراقبين والمهتمين بها امام العديد من التساؤلات حول ماهية الحل التوافقي الذي سيرضى به كل اطراف المشكلة ،هل هو في الحل التفاوضي الذي يمكن ان يصل بالامور الى اسلم النهايات ، والطريق الى هذا الحل يمكن ان يمر بالعديد من الخيارات ،اما تخلي ايران عن حقها في التخصيب مقابل الحصول على امدادات خارجية يمكن ان تكون من روسيا او من اي دولة اخرى ،او من خلال فرض خطة التخصيب المحدود المؤجل والذي سيتيح المجال امامها لانتاج طاقة نووية سلمية واجراء التخصيب محليا في مقابل تأجيل برنامجها للتخصيب لعدة سنوات مع فرض تحديدات كبيرة على حجم ومدى هذا التخصيب وقبول نظام للتفتيش المفاجئ في اي وقت وهو ما سينعكس بالايجاب على الموقف الاوربي العام من البرنامج النووي الايراني وسيدفع باتجاه انفراج الازمة وتطوير العالاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين دول الاتحاد الوربي وايران ،اما السيناريو الثاني فسيكون في حال فشل الحلول التفاوضية السلمية والذي سيدفع الامور باتجاه التصعيد من خلال قيام برنامج نووي ايراني غير خاضع للرقابة الدولية وما يترتب على ذلك من مواقف وعواقب يمكن ان تؤدي الى اعادة طرح القضية على مجلس الامن الدولي واصدار القرارات الدولية التي يمكن ان تصل الى العقوبات الاقتصادية الدولية الشاملة كما حصل مع العراق قبل 2003 لغرض الضغط على الحكومة الايرانية والحصول منها على تنازلات ، وهو الامر الذي سيدفع باتجاه ان يكون الموقف الاوربي مقاربا الى حد كبير مع الموقف الامريكي الذي لطالما لوح بهذه العقوبات ،اما سيناريو الضربة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الامريكية او اسرائيل فهو السيناريو الاصعب والاكثر خطورة سواء على المستوى الاقليمي او على سائر انحاء العالم والذي يمكن ان يقود المنطقة الى دمار وخراب شديدين سيدفع ثمنه الجميع ومن ضمنها الدول الاوربية التي لا تحبذ هذا السيناريو ولا تدفع اتجاهه.

المصادر والهوامش

1- محمد سعيد عبد المؤمن ،ايران ومشكلاتها النووية ،مختارات ايرانية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ،العدد 37 ،اب /اغسطس 2005 ، ص43.

2- مغازي البدراوي ، العامل الخفي في ازمة النووي الايراني ،صحيفة الوقت البحرانية ، لعدد 182 ، 26 اب /اغسطس 2006 ، ص2.

3- احمد ابراهيم محمود ،البرنامج النووي الايراني :التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية ،مجلة السياسة الدولية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ،القاهرة ، العدد131 ،1998، ص312 .

4- سمير معاصيري ،القدرات النووي الايرانية نجريدة النهار اللبنانية ،16 تشرين الثاني /نوفمبر 2001 ، ص2 .

5- سعد علي حسين،القدرات النووية والصاروخية الايرانية ودلالاتها الاقليمية والدولية ،اوراق اسيوية ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد،عدد 26،2006 ،ص2 .

6- الخيار النووي في الشرق الاوسط ،اعمال الندور الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل العربي ،جامعة اسيوط،2003، ص460 .

7- احمد ابراهيم محمود،السياسة العسكرية الايرانية في التسعينيات ،مجلة السياسة الدولية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام،القاهرة ،العدد 111،1998،ص262

8- الخيار النووي في الشرق الاوسط،مصدر سبق ذكره ،ص460.

9- ستار الدليمي ،البرنامج النووي الايراني واشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية ،مجلة العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد،العدد 30،السنة 16،كانون الثاني /يناير 2005،ص128-129.

10- القطار النووي الايراني السريع،التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي ،الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة،القاهرة ، عدد 125،نيسان /ابريل 1998،ص72.

11- الخيار النووي في الشرق الاوسط،مصدر سبق ذكره ، ،ص 460-461.

12- ستار الدليمي ،مصدر سبق ذكره ،ص130

13- احمد ابراهيم محمد ،الازمة النووية الايرانية .تحليل الاستراتيجيات وادارة الصراع ،مجلة كراسات ستراتيجية ،مركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالاهرام ، WWW.AHRAM.ORG.EG

14- احمد ابراهيم محمد ، البرنامج النووي الايراني ،التطورات والدوافع والدلالات الاستراتيجية ،مصدر سبق ذكره ،ص313.

15- وهي معاهدة دولية اقرت عام 1968 ووقعت من قبل 188 دولة من بينها ايران التي انظمت اليها في عام 1970 ودخل اتفاقها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الضمانات حيز التنفيذ عام 1974

التي،وتلزم هذه الاتفاقية الدول الموقعه عليه بالاعلان عما تملكه من مواد ومنشات نووية بهدف تأكيد احترامها لتعهداتها بعدم تطوير اسلحة نووية . للاطلاع على نص التفاقية WWW.IAEA.ORG/PUPLICATIONS/DUCUMENTS/INFCIRCS/OTHERS/INFCIRC.PDF24.

وللمزيد انظر ايران توقع البروتوكول الاضافي لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وواشنطن ترحب بالخطوة ،جريدة الشرق الاوسط،19 كانون الاول/ديسمبر 2003،العدد 9152،ص.3

16- ستار الدليمي ، مصدر سبق ذكره ،ص.129

17- احمد ابراهيم محمد،الازمة النووية الايرانية.تحليل الاستراتيجيات وادارة الصراع ،مصدر سبق ذكره.

18- المصدر نفسه .

19- المصدر نفسه .

20- المصدرنفسه.

21- وهو فصيل ايراني معارض تاسس عام 1981 في طهران ثم نقل مقره الى باريس للمزيد انظر WWW.WIKIPEDIA.ORG

22- حسام سويلم مواجهة التحدي النووي الايراني ،قراءات استراتيجية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة 2005/12/14، . WWW.AHRAM.ORG.EG

23- ستار الدليمي ،مصدر سبق ذكره ،ص .134

24- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ،الكتاب السنوي 2004،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2004،ص.848

25- المصدر نفسه ، ص849.

26- ستار الدليمي ،مصدر سبق ذكره ،ص.134

27- احمد ابراهيم ،الازمة النووية الايرانية .تحليل الاستراتيجيات وادارة الصراع ،مصدر سبق ذكره.

28- المصدر نفسه .

29- المصدر نفسه .

30- المصدر نفسه .

31- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ،الكتاب السنوي 2004 ،مصدر سبق ذكره .850

32- احمد ابراهيم ،الازمة النووية الايرانية .تحليل الاستراتيجيات وادارة الصراع ، مصدر سبق ذكره.

33- شيماء معروف ،الادارة الدولية لازمة البرنامج النووي الايراني ،مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ،الجامعة المستنصرية ،بغداد،2007،ص3 .

34- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ،الكتاب السنوي 2004 ،مصدر سبق ذكره ، ص.850

35- المصدر نفسه ،ص851-853.

36- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ،الكتاب السنوي 2005، مركز دراسات الوحدة العربية ،2005،بيروت ،ص.914

37- احمد ابراهيم محود ، الازمة النووية بين المقترحات الاوربية والتحفظات الايرانية ،مجلة مختارات ايرانية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ،القاهرة،عدد 62،ايلول سبتمبر 2005، ص.27

38- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، الكتاب السنوي 2006 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2006 ،بيروت ،ص 914-915.

39- المصدر نفسه،ص .916

40- المصدر نفسه ،ص917.

41- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي،الكتاب السنوي 2007 ،مركز دراسات الوحدة العربية، 2007،بيروت، ص715-716.

42- علي المليجي علي،الملف النووي الايراني .ظروف التصعيد وسيناريوهات المستقبل ،مجلة كلية الملك خالد العسكرية ،الرياض ،عدد 83، ص.4

43- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ،الكتاب السنوي 2007 .مصدر سبق ذكره ،ص 725-726.

44- المصدر نفسه ،ص 727

45- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ،الكتاب السنوي 2008،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، ص546-550.

46- المصدر نفسه ،ص551 .

47- محمد عبده حسنين ،الملف النووي الايراني في 2008.مزيد من العقوبات وتراجع الحل العسكري ، العدد 10993، 2 كانون الثاني /يناير 2009 ،ص2 .

48- المصدر نفسه.